



جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية



السياحة كبديل استراتيجي في السياسة العامة للدولة
الجزائرية في ظل تراجع أسعار النفط (2014-2017)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص السياسة عامة والإدارة المحلية

إشراف الأستاذ:

باهي سمير

إعداد الطالب:

فرجاوي محمود

لجنة المناقشة

رئيسا	
مشرفا ومقرا	باهي سمير
عضو مناقشا	

الموسم الجامعي 2016-2017



جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية



السياحة كبديل استراتيجي في السياسة العامة للدولة الجزائرية في ظل تراجع أسعار النفط (2014-2017)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص السياسة عامة والإدارة المحلية

إشراف الأستاذ:

باهي سمير

إعداد الطالب:

فرجاوي محمود

لجنة المناقشة

رئيسا	
مشرفا ومقرا	باهي سمير
عضو مناقشا	

الموسم الجامعي 2016-2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بلغنا مقاصدنا وأنعم علينا بنور العلم وفضل النجاح وهدانا إلى سبيل الرشاد ووقفنا في الدراسة وإتمام المذكرة فله سبحانه الفضل الأكبر والمنة العليا .

أود أولاً في الاستهلال أن أشكر والديا الأعزاء حفظهم الله وبارك في عمرهما وأمتعهم بالصحة والعافية وأفاض عليهم بجميل فضله وإنعامه، الذين لم يفروا جهد ولا هما في مساعدتي والسهر على حاجتي والنهوض بشأني والسعي في مرادي والرقى بي نحو النجاح والشكر لا يبلغ بعض حقهم علي ،كما لا يفوتني تقدير أسرتي التي كانت سندي الدائم وعوني المتواصل على شؤون الدراسة والحياة ككل .

خالص الامتنان وجزيل الشكر والعرفان للأستاذ الفاضل " باهي سمير " على إشرافه علي ومجهوده المضني معي ورحابة صدره وطول صبره معي طيلة إعداد المذكرة، ولم يتوان عن مد يد العون لي في كل صغيرة وكبيرة ومساعدتي في تجاوز كل الظروف المعيقة المحاطة بي، كما أنه لم يأل جهداً ولم تدخر وسعاً في نصحي وإرشادي وتوجيهي وتصحيح أخطائي، فكان خير مشرف وخير معين، نسأل الله أن يكون له كل ذلك أجراً وثواباً عند الله تعالى .

نشكر أساتذة قسم علوم السياسية بجامعة محمد خيضر - بسكرة- على مجهوداتهم المتواصلة لرقى القسم وتطوير فيه وما يبذلونه من أجل الطلبة والتدريس .

كذلك جميع زملائي وزميلاتي الذين درست معهم والأصدقاء والأصحاب الذين ساعدوني كثيراً في مواضع عدة، وسررت بمعرفتهم والتعامل معهم.

لا ننسى كل من ساعدني في أي أمر سواء كثيراً أم قليلاً، في المذكرة أو في المشوار الدراسي ككل، بالغ العرفان وشكر الموصول لكم جميعاً.

إهداء

.....إلى أمي العزيزة

.....إلى روح والدي العزيز (رحمه الله)

.....إلى إخوتي الأعزاء

.....إلى أهلي و أقاربي الأكارم

.....إلى أصحابي وزملائي

.....إلى أساتذتي الأفاضل

.....إلى كل من أعانني

.....إلى كل طالب علم

.....إلى كل مسلم

محمود

مفصلة

تطمح الجزائر كغيرها من الدول في ظل التغيرات والأحداث المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها إلى التعاطي مع متطلبات الاقتصاد العالمي ومن بين هذه المتغيرات تذبذب أسعار النفط في الأسواق الدولية ابتداء من 1986 ، مما يحدث أثرا على المعدل النمو الاقتصادي لهذه الدول في المدى القصير والمتوسط غير أن الاحتمال القائم هو أن يكون لهذا الانخفاض أثر سلبي كبير على المسار التنموي وبالخصوص الدول النفطية التي تعتمد بشكل كبير على هذه المادة الإستراتيجية وغير المتجددة في رسم سياستها التنموية على غرار الجزائر التي تعتمد في صادراتها على القطاع المحروقات بنسبة 97 % وهو ما يوحي بإهمال تام لقطاعات أخرى لا تقل أهمية منها قطاع السياحة .

وقطاع السياحة هو أحد القطاعات الحيوية التي تؤدي دورا رياديا في عملية التنمية في الجزائر وهو يمثل حاليا أحد أهم مورد اقتصادي في العديد من الدول العالم ، بما تحققه من تدفقات مالية وخلق لفرص العمل وبديل للاستثمار الأجنبي غير أن الأمر يتطلب توفير البيئة السياحية الملائمة للنهوض بهذا القطاع الفعال .

وبالرغم من هذه الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من الدول ، إلا انه في الجزائر لم يرقى بعد إلى المستوى الذي يكفل بلوغ الأهداف المرجوة منه وبقيت انجازاته محدودة إذا ما قارناه بالبلدان المجاورة وبالرغم من امتلاكه لمناطق خلابة وشريط ساحلي وتنوع المناخ وغيرها ، التي تحتاج إلى العناية والاهتمام بها لتصبح قطبا سياحيا عالميا وهو ما سنحاول عرضه في موضوعنا الحالي:

◀ أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة في كونها:

- ✓ تتعرض لأحد المواضيع المهمة على مستوى الاقتصاد الوطني .
- ✓ القطاع السياحي يمكن أن يصبح بديلا تنمويا فعال في الكثير من الدول المتقدمة.
- ✓ تساهم السياحة في تنويع مصادر الدخل ، وتنشيط باقي القطاعات الاقتصادية .
- ✓ السياحة الجزائرية وما يمكن أن تدره على الخزينة العمومية .

◀ مبررات اختيار الموضوع:

عندما يقوم الباحث بدراسة أي موضوع لا ينطلق من فراغ وإنما يرجع ذلك إلى عدة أسباب سواء كانت

موضوعية أو ذاتية .

ا. الأسباب الموضوعية :

والأسباب الموضوعية لاختيار هذا الموضوع تتمثل في العمل على إبراز دور السياحة في تحقيق

نمو اقتصادي وطني، والوقوف على أسباب تراجع وتذبذب أسعار النفط .

ا. الأسباب الذاتية:

أما عن الأسباب الذاتية فتتمثل في الميل للأبحاث من هذا النوع، والرغبة في الإطلاع والتعمق فيها

أكثر.

◀ أهداف الدراسة :

أما عن الأهداف التي يسعى الموضوع للوصول إليها فهي تختلف من علمية إلى عملية .

1. الأهداف العلمية :

تتمثل في السعي إلى كشف وفهم الظاهرة السياحية وإبراز الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لها، ومن

كيفية العمل على تطوير القطاع السياحي وجعله يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل تذبذب أسعار

النفط .

- إضافة إلى مساهمة ولو بالشيء البسيط في إثراء المكتبة العلمية، ومحاولة إفادة الطلبة والباحثين بخصوص هذا الموضوع .

2. الأهداف العملية:

أما عن الأهداف العملية فتتمثل في أهمية موضوع السياحة في تحقيق النمو في العديد من الدراسات وذلك بالنظر إلى السياحة كعامل فعال يمكن أن يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق نمو الاقتصادي في ظل تذبذب أسعار النفط .

◀ الدراسات السابقة :

إن الدراسات حول السياحة كالبديل استراتيجي للنفط في الجزائر قليلة نذكر منها :

1. صليحة عشي رسالة ماجستير بعنوان الآثار التنموي للسياحة -دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب حيث تناولت الباحثة الموضوع في ثلاثة فصول تطرقت إلى مفاهيم أساسية للسياحة والسائح كما تطرقت إلى مقومات السياحة للبلدان المقارنة ، وأما الفصل الأخير فقد تضمن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة في البلدان الثالث هذه الدراسة جاءت في شكل دراسة حالة أكثر منها دراسة مقارنة، وقد أهملت جوانب عديدة مرتبطة بالموضوع كمعوقات التنمية في البلدان الثلاثة ، برامج وخطط التنمية السياحية، وقد توصلت الباحثة إلى ضعف الآثار التنموية لقطاع السياحة مقارنة بتونس والمغرب رغم المقومات السياحية الطبيعية والحضارية التي تتوفر عليها الجزائر .

2. كواش خالد بعنوان أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر (2003/2004) تطرق الباحث فيها تاريخ ومفهوم السياحة والسائح السياحة كنشاط اقتصادي أهميتها ومؤثراتها، مقومات تنظيم وأداء السياحة في الجزائر وفي الفصل الأخير تناول أفاق ومستقبل السياحة في الجزائر، وحاول توضيح أهمية وأفاق السياحة في الجزائر كنشاط اقتصادي مهم وذلك بالنظر إلى النتائج المحققة على المستوى العالمي وتوصل إلى أن القطاع السياحي في الجزائر لم يؤد الدور المنتظر في التنمية .

◀ إشكالية الدراسة:

بعد الإطلاع على الإطار العام للدراسة وأهمية القيام بها والوقوف على الأهداف المنتظرة منها نصل إلى

إبراز معالم إشكالية الدراسة المتمثلة في السؤال الرئيسي التالي :

كيف تساهم السياسات العامة السياحية في تنويع مصادر الدخل في الجزائر في ظل تذبذب أسعار النفط

عالميا 2014-2017 ؟

لمعالجة وتحليل هذه الإشكالية، وبغية الوصول إلى معرفة أهمية قطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري في

ظل تذبذب أسعار النفط خاصة بعد تصويب هذه التساؤلات الفرعية التالية :

1. ما المقصود بالسياسة العامة ؟

2. ما المقصود بالسياسة العامة السياحية ؟

3. ماهي المقومات السياحية التي تمتلكها الجزائر وكذا الأثر السياحية على الجانب الاقتصادي والاجتماعي ؟

4. ما هو دور القطاع السياحي في الدافع بعجلة الاقتصاد الوطني ؟

◀ وللإجابة على هذه الإشكالية تم وضع الفرضيات التالية :

1. كلما كان هناك تذبذب في أسعار النفط كلما انعكس ذلك على الاقتصاد الوطني .

2. بإمكان إمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر في مجال السياحة أن تجعلها بلدا سياحيا يساهم في دفع عجلة

الاقتصاد الوطني في ظل الأزمة المالية .

3. تطوير السياحة ودفع عجلة القطاع السياحي في الجزائر قد يكون مرتبطا بالتطبيق الفعلي للإستراتيجية

المخطط التوجيهي للتنمية السياحية 2025

◀ المنهج المستخدم:

استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي والذي يهدف إلى جمع بيانات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع معين، وتحليل ما تم جمعه .

◀ بناء الهيكل للدراسة :

خصصنا الفصل الأول لدراسة الإطار النظري للدراسة حيث تم التطرق في المبحث الأول السياسة العامة مقارنة مفاهيمية من خلال عرض : نشأة وتطور السياسة العامة ,تعريف السياسة العامة خصائص السياسة العامة ومستوياتها كما تم التطرق في المبحث الثاني إلى دراسة مفاهيمية حول السياسة العامة السياحية من خلال عرض: التطور التاريخي للسياحة، مفهوم السياحة والسائح، أنواع السياحة تصنيفات السياحة وخصائصها .

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه واقع السياسات العامة السياحية في الجزائر وذلك من خلال مقومات وأنواع السياحة في الجزائر في المبحث الأول، والآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة في الجزائر.

أما الفصل الثالث فقد تم تخصيصه حول دور السياحة في الدفع بعجلة الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط وذلك من خلال أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني، معوقات السياحة الجزائرية وبرنامج ترقية القطاع، مخطط التهيئة السياحية لأفاق 2025 .

◀ الصعوبات:

أما الصعوبات التي واجهتها فتتمثل فيما يلي :

- ✓ قلة الإحصائيات المتعلقة ببعض المؤشرات السياحية بالإضافة إلى عدم دقتها وتضررها في بعض الأحيان
- ✓ صعوبة الإلمام بالظاهرة السياحية نظرا لتشعبها وتشبكها مع العديد من المجالات .
- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات الكافية من قبل بعض المبحوثين .
- ✓ قلة المراجع في المجال النفطي وصعوبة الحصول عليها .
- ✓ عدم وجود معلومات ثابتة على الحالة الراهنة .

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

شهد العالم في العشرية الأخيرة نمو غير مسبوق للحركة السياحية مع تزايد كمية التدفقات السياحية على المستوى العالمي ، كما استفادت اقتصاديات الدول المستضيفة للسياح من آثار تنموية جد مهمة ، خاصة فيما يتعلق بالإيرادات من العملة الصعبة و التخفيف من حدة البطالة و تحقيق غايات اقتصادية و اجتماعية مختلفة ، مما يعني أنه يمثل قطاعا استراتيجيا في السياسة العامة ، خاصة و أنه قطاع لا يحتاج إلى تكنولوجيا متطورة و هياكل ضخمة.

هذا ما جعل العديد من الدول لاسيما النامية منها، تدرجه ضمن أولويات سياساتها العامة، بحكم ضعف القاعدة الصناعية لهذه الدول، وسعيها الدائب لتحقيق التنمية بعيدا عن الموارد الرعية كالمحروقات.

إن تنشيط القطاع السياحي يستوجب القيام بسياسة محكمة ، نظرا لتميزه بخصائص لا تتوفر في قطاعات الأخرى ، فالقطاع السياحي حساس جدا للظروف الداخلية والخارجية التي تمر بها كل الدول، مما يوجب رسم دقيق و استراتيجي للسياسة السياحية .

والهدف من خلال هذا الفصل والذي خصصناه إلى تحديد مكانة القطاع السياحي في السياسة العامة من خلال تسليط الضوء:

المبحث الأول: السياسة العامة مقارنة مفاهيمية: من خلال نشأة وتطور السياسة العامة و تعريفها وكذا خصائص السياسة العامة ومستوياتها .

أما **المبحث الثاني** بعنوان دراسة مفاهيمية حول السياسة العامة السياحية والذي يركز على تطور التاريخي للسياحة ومفهوم السياحة والسائح وكذا تصنيفات السياحة وخصائصها

المبحث الأول: السياسة العامة مقارنة مفاهيمية

لقد طرأت منذ النصف الثاني من القرن العشرين تحولات في حقل السياسة العامة واستراتيجياتها، وهذا من خلال عدة جوانب، سواء تعلق الأمر بدور الدولة في الحياة الاجتماعية أو بظهور فاعلين جدد لم يكونوا موجودين من قبل، أخذوا مكانتهم إلى جانب هذه الدول. كما تطورت اهتمامات السياسات العامة والسياسات التنموية على وجه الخصوص لتبحث عن طرق جديدة لتحقيق التنمية.

المطلب الأول: نشأة و تطور السياسة العامة.

إن الدارس للسياسات العامة يسترعي انتباهه ذلك التطور المستمر لهذا الفرع من العلوم السياسية ولا يمكن فهم هذا النمو والتطور إلا بالإجابة على السؤالين مهمين مثلما يقول بيير مولر :

السؤال الأول: يتعلق بطبيعة التحولات التي أدت إلى تضاعف تدخل السلطات العمومية في الحياة اليومية للمواطنين، هذه التدخلات شكلت موضوع السياسات العمومية، حيث لم نشهد توسعا في أعمال الإدارات الحكومية فحسب بل حتى التقنيات المستعملة من طرف صناع القرار هي كذلك أصبحت تتميز بالكثير من التنوع والتكلف في نفس الوقت، حيث يمكن أن نطلق على المجتمعات الحديثة أنها مجتمعات الضبط القانوني . (1)

السؤال الثاني : يتعلق بالجذور الفكرية لاختصاص تحليل السياسات العامة كمجموعة مناهج لدراسة وفهم أعمال الحكومة، ومعرفة من أي التيارات الفكرية والأطروحات الاجتماعية استقت هذه المناهج أسسها وقواعد عملها .

¹ – Pierre Muller ، **les politiques publiques** :que sais –je P7، paris: 2011،PUF 9 edition

ولفهم الظروف التاريخية لنشأة علم السياسات العامة ، كان من المنطقي تتبع الأسباب الموضوعية التي دفعت بالمجتمعات الحديثة لاختراع هذه الأدوات المسماة السياسات العامة ، والتطورات المتلاحقة التي مست تصورات الباحثين اتجاه عمل الحكومة ، حيث سمحت ببروز نظرة جديدة للحياة الاجتماعية بصورة شاملة .

يمكن القول أن الدولة الحديثة ومنذ نشأتها أي قبل قرنين من الزمان، قد شهدت تحولات بارزة يمكن تبين ملامحها من خلال النقاط التالية:

❖ الانتقال من الإقليم إلى القطاع: ومن أهم التحولات التي شهدتها القرن الثامن عشر والتاسع عشر انحصار التقسيم الاجتماعي للعمل والذي مر بثلاثة مراحل:

- ✓ ظهور أشكال مختلفة للمواطنة سمحت بوجود أشكال جديدة للاندماج الأفراد داخل الفضاء العام.
- ✓ التحول الذي حدث في المجتمع حيث لم تعد العائلة مركزا للنشاط الاقتصادي، بل أصبح هذا النشاط من صلاحيات الفضاء المهني.

وكمثال على هذا التحول يمكن تتبع مكانة الفقراء والمعوزين ، ففي المجتمعات التقليدية كان يتم التكفل بهؤلاء من الصدقات والمساعدات التي يقدمها لهم الأغنياء على مستوى كل إقليم، أما في المجتمعات الحديثة فتم إيجاد أشكال جديدة من التضامن والعلاقات الاجتماعية أدت إلى تأسيس ما يسمى بدولة الرعاية التي تميزت بتطور القطاع الاجتماعي والذي شكل بعد ذلك موضوعا للسياسات الاجتماعية (1)

ومع هذا الانتقال من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة أصبحت تهدد هذه الأخيرة مشكلة التماسك الاجتماعي، فان كانت المجتمعات التقليدية قد عاشت تحت تهديد عملية التنشيط، فان المجتمعات القطاعية يهددها اليوم التفكك إذا لم توجد لنفسها الوسائل الكفيلة بتسيير التناقضات القائمة بين

¹– Pierre Muller,Op cit p10

القطاعات المختلفة ، هذه الوسائل هي السياسات العامة ،ويمكن خطر التفكك من أن كل قطاع في سعيه للبقاء يحدد لنفسه أهداف قطاعية ، وبما أن القطاعات تعتمد في عملها على بعضها البعض والموارد المطلوبة من مجمل هذه القطاعات غالبا ما تكون نادرة ، قد أدى هذا كله إلى نتائج كبيرة هي :

✓ حدوث تحول في إجراءات الوساطة الاجتماعية ، فبرزت إلى الوجود وساطات قطاعية تأسست على تمثيل الجماعات المهنية عوضا عن الوساطات القديمة التي انبثت شرعيتها على تمثيل الجماعات الإقليمية .

✓ الاستعمال المتزايد لأدوات جديدة في السياسات العامة كنظام المحاسبة الوطنية للاستجابة للمتطلبات القطاعية .

✓ نمو قدرة المجتمعات على القيام بأعمال تمس كيانها في العمق وذلك بفضل تطور الاكتشافات العلمية وهو ما يطلق عليه الآن توازن نمو تاريخا نية المجتمعات الحديثة ، ويعني به أن هذه المجتمعات لم تعد تعيش تحت رحمة العوامل الخارجية (المناخ،الظواهر الطبيعية) هذا التزايد في التحكم في المحيط الخارجي وما يحمله من متغيرات أنتج بدوره أثارا لم تكن متوقعة كان لزاما على المجتمعات التحكم فيها هي كذلك ، مما خلق تناقضا من نوع جديد ، ففي الوقت الذي كانت فيه المجتمعات التقليدية تتحكم فيها الظروف الخارجية نجد المجتمعات الحديثة أضحت تحت رحمة الوسائل التي أبدعتها من جل التحكم في البيئة التي تعيش فيها كالتلوث البيئي والأزمات الاقتصادية وحوادث المرور ومن هنا أصبح الهدف من السياسات العامة هو محاولة تصحيح الاختلالات الناتجة عن السياسات القطاعية الأخرى وتحولت الظواهر الاجتماعية والسلوكيات التي كانت بعيدة عن تدخل السياسة مثل الأوبئة والكوارث والحروب وقضايا المرأة مثلا إلى أن أصبحت ضمن فئة الأمور السياسية (1)

1- Pierre Muller . op cit p 12

❖ تراجع مجتمعات الأقاليم: ففي المجتمعات التقليدية كان الإقليم هو الذي يهب للفرد هويته ويهب للجمعات الإنسانية تماسكها ، بحيث نجد كل إقليم يعمل كنظام مغلق ، وان كانت هناك صور مختلفة من التبادل الاقتصادي بين الأقاليم المختلفة ، بالإضافة للإقليم شكل الدين كذلك أحد العناصر المهمة التي كونت هوية المجتمعات التقليدية ، والمبدأ الأساسي الحاكم للمجتمع التقليدي ، هو جدلية المركز والأطراف، غير أنه مع تطور التبادلات التجارية والثورة الصناعية لم يختفي هذا المبدأ وإنما استبداله تدريجياً بمنطق آخر يتقابل فيه القطاعي والكلي.

حينها بدأ التركيز على مفهوم السياسة العامة وكيفية بلورتها والتبصر في أهدافها ومضامينها وأساليب تنفيذها ، ضمن إطار تحليلي، بحسب الأولويات والإمكانات المتوفرة بفعل تنامي الأصوات المنادية بضرورة تدخل الحكومة كمحرك للنشاط الاقتصادي ، وإعادة بناء الاقتصاد القومي ، وتوجيه الموارد الاقتصادية لسد حاجات عموم المواطنين، ولأجل استيعاب النمو المتزايد في الخدمات المطلوبة وضرورة توفيرها وتحقيقها، كالتعليم والصحة والمواصلات وبناء الجسور وتوفير فرص العمل وتنظيم التجارة وإقامة الصناعات وتأمين المشروعات والمنتجات ، وغير ذلك مما يتعدى حدود القطاع الخاص وقدرته الخدمية ، ويستدعي بالمقابل نهوض الدولة بمؤسساتها الحكومية لغرض القيام بذلك والاضطلاع به في إطار السياسة العامة (1)

وكان من نتائج المجهود الفكري لأعوام الخمسينات للقرن العشرين ، انبعاث وبروز مصطلح (علم السياسة العامة) بطبيعية الفكري والتجريبي، الذي تبلور بفضل الجهود الفكرية لعالم الاقتصاد السياسي (هارولد لاسويل) الذي قدم من خلال كتابه الموسوم (السياسة : من ؟ يحوز على ماذا ؟ متى وكيف ؟) وبصورة عامة ، فان علماء السياسة اليوم، قد حولوا اهتماماتهم إلى دراسة قضايا السياسة العامة وبرزت من خلال ذلك دراسات عدة، تولى اهتماماً بالمؤسسات السياسية والسلوك السياسي والمؤتمرات الثقافية

¹ - فهمي خليفة الفهدواي ، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة 2001 ص28 .

والاجتماعية والشخصية على السياسة، فضلا عن الاهتمام ببنية المؤسسات الحكومية وممارستها وبدور المؤسسات السياسية غير الحكومية والمؤسسات الأهلية والأفراد في صنع السياسة العامة، إلى جانب معالجة السياسة العامة المقارنة .

ومع بداية القرن الواحد والعشرين ، حيث حصلت تحولات في دور الدولة، وارتفاع مستويات التفاعل بين مؤسسات ومنظمات القطاعين العام والخاص، فضلا عن تزايد وتعاضم ادوار الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية، وكذلك المنظمات غير الحكومية الدولية، في صياغة أولويات للسياسات العامة وتحديد مساراتها .

وظهرت كتابات جديدة تركز على دور الفاعلين الجدد في السياسات العامة، وعلى دور الشركات الكبرى ومنظمات حقوق الإنسان للتأثير في بعض السياسات العامة ، وعن دور ما يسمى القطاع الثالث (منظمات المجتمع المدني) في صنع السياسات العامة .

وهذا كله قد أسهم في بلورة الاتجاهات الحديثة، التي ترى أن السياسات العامة ما هي إلا محصلة متجمعة للتفاعلات الرسمية وغير رسمية ، بين عدد من المؤثرين والفاعلين على المستوى المحلي والمركزي ، والسياسات العامة في ضوء ذلك تعبير عن إرادة الفاعلين والمؤثرين الذين هم عادة ما يكونون أعضاء في شبكة منتظمة تعرف اليوم باسم (شبكة السياسة) .

المطلب الثاني: تعريف السياسة العامة:

من بين مواضيع العلوم السياسية التي أثارت اهتمام الباحثين والمنظرين موضوع السياسة العامة، حيث أصبح يشكل محور اهتمام علماء السياسة ، خاصة مع كتابات " هارولد لا زويل " و ظهور المدرسة السلوكية في بداية الستينيات، التي اهتمت بدراسة و تحليل النظم، و هذا بتسليط الضوء على القوى

الاجتماعية و الجماعات التي تتفاعل معها، و صار كل ما يدخل في عمليات الدول في تفاعلها مع بيئتها الداخلية و الخارجية يطلق عليها مداخلات و مخرجات النظام السياسي.

ومن أجل الإحاطة بمفهوم السياسة العامة يمكن تناول هذا المفهوم من خلال التركيز على التعريفات التي أسبغت على السياسة العامة، هناك تعريف واسع للسياسة العامة يقول إنها "العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها " وهذه السعة والشمولية تجعل اغلب الدارسين غير متأكدين من حقيقة المعنى وربما لا يسعفهم بأي تصور .

وتعريف آخر يقول " أن السياسة العامة هي تقرير أو اختبار حكومي للفعل أو عدم الفعل " ، وهو تعريف فيه بعض الصحة ولكنه لا يتناول الاختلاف بين ما تقرره الحكومة وما تفعله فعلا ، بل انه قد ينصرف إلى أعمال لا تدخل ضمن السياسة العامة ، كتعيين شخص أو منح شهادة

أما "ريجارو روز" فعرف السياسة العامة بأنها " سلسلة من الأنشطة المترابطة قليلا أو كثيرا " ، وان نتائجها تؤثر على من تهمهم مستقبلا وليست قرارات منفصلة (1)

السياسة العامة في كتاب السياسة العامة الأمريكية هي "بمثابة دورة معتمدة للإجراءات التي تتبعها مؤسسة حكومية أو رسمية لحل مسألة تهم الجمهور ، وتكون على أساس قانوني وشرعي وبيانات العامة واللوائح الرسمية أو الأنماط المقبولة على النطاق الواسع وتظهر علنا من السلوك " ، والسياسة العامة يكمن في القانون وفي السلطة والإكراه المقترفة مع القانون وتقدم السياسة العامة كبرنامج عمل لواحد أو أكثر من السلطات العامة أو الحكومية (2)

¹ - جيمس اندرسون، صنع السياسات العامة، (ترجمة : عامر الكبسي) عمان : دار المسيرة 1999 ص ص 14-15

² :Daniel Kubler. Jacques de Maillard. **Analyser les Politiques Publiques** presses. Paris universitaires de Grenoble. p09.

- ✓ عرفها "هارولد لازويل" على أن السياسة العامة هي "من؟ يحصل على ماذا؟ متى؟ وكيف؟".
- ✓ أما "توماس داي" يقول بأن "السياسة العامة هي ما تختار الحكومة عمله أو عدم عمله في مجال ما"
- ✓ وبالنسبة "إيراشاركينسكي" يعرف السياسة العامة على أنها "هي النشاطات الهامة للحكومة".
- وحدد أحمد رشيد السياسة العامة التي تتمثل في " اتجاه العمل للحكومة لفترة زمنية مستقبلية وبحيث يكون لها مبرراتها وهذا يعني أن السياسة العامة هي تعبير عن التوجيه السلطوي أو القهري لموارد الدولة وأسس المفاضلة بينها ، تمهيدا و أداة ذلك التوجيه هي الحكومة (1) .
- فيعرفها "خيري عبد القوي" أنها تلك العمليات والإجراءات السياسية والغير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة ، والتعرف على بدائل حلها لاختيار البديل الذي يقترح إقراره في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مرضي للمشكلة (2) .
- ويعرفها " أحمد سعيقان " تعبير عن الرغبة الحكومية بالعمل ، أو الامتناع عن العمل ، وهي مجموعة مبنية ومتماسكة من القرارات والإنجازات يمكن غزوها لسلطة عامة محلية ، وطنية أو فوق وطنية فتضم بذلك أربع عناصر:

- ✓ الهدف.
- ✓ اختيار الأفعال التي تحققه .
- ✓ إعلان الفاعلين لهذه السياسة.
- ✓ تنفيذ هذه السياسة.(3)

انطلاقا من التعريفات السابقة يمكن أن نقدم التعريف الإجرائي التالي:

1 - حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة المؤسسات، مصر: الدار الثقافية للنشر، 2000 ص ص 32-33 .
 2 - محمد العيد حسيني، السياسة العامة الصحية في الجزائر - دراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث 1990-2000 "مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012-2013 ص 24.
 3 - سلوى شعراوي جمعة، و آخرون، تحليل سياسات العامة في الوطن العربي ، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2002، ص29.

السياسة العامة هي مجموعة النوايا والأهداف التي تسعى الحكومة لتحقيقها متضمنة الخطط البرامج التفصيلية لتحقيق هذه الأهداف والقرارات والأعمال التي تقوم بها أو تمتنع عن القيام بها بشكل مباشر أو غير مباشر ، قصد القضاء أو الحد من مشكلة تحوز على اهتمام المجتمع ، في زمن معين بحيث تصبح هذه المشكلة مصدر توتر لدي فئة من السكان وتضع الحكومة أمام مسؤولية إيجاد حلول لها في إطار المصلحة العامة ، أي بأن لا يكون حل المشكلة التي يعاني منها فئة من السكان على حساب فئات أخرى والقرارات المتعلقة بتنفيذ السياسة العامة مع توضيح آليات الرقابة على خطط وبرامج التنفيذ دون إهمال الآثار المترتبة على تنفيذ السياسات وإمكانية تعديلها عبر الزمن حسب ما تتطلبه الظروف والمستجدات (1).

المطلب الثالث : خصائص السياسة العامة ومستوياتها .

أولاً: خصائص السياسة العامة :

1- السياسة العامة هي فعل للمؤسسة الحكومية : السياسة العامة تمثل الخيارات الحكومية ونشاطاتها الرسمية المتطورة والرسمية المتطورة فالحكومة تقوم بتبني سياسة عامة معينة إزاء مشكلة أو قضية مجتمعية ، وتصدر بشأنها قانوناً أو مرسوماً أو تعليمات نظامية تحدد المسارات والأنشطة والأهداف التي ستكون من مهام المؤسسات الحكومية المعنية بتلك المشكلة أو القضية ، وبالتالي فالسياسات العامة تشمل البرامج والأعمال المنسقة التي تصدر عن القادة الحكوميين وليست القرارات المنفصلة والمتقطعة ، فإنها تشمل مثلاً المراسيم الصادرة بتشريع القوانين والقرارات المنفذة لهذه القوانين مثل مواجهة الفقر والقضاء على البطالة وإقامة برامج اجتماعية لرعاية الأطفال والشيوخ ، ومساندة ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2) .

1 - فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 30-31 .

2 - حسن البشر الطيب، مرجع سابق، ص 49 .

2- السياسة العامة نشاط هادف ومقصود : إن السياسة تشمل الأعمال الموجهة نحو أهداف مقصودة ولا تشمل تصرفات العشوائية والعفوية التي تصدر عن بعض المسؤولين، فالسياسات العامة في ضوء الأنظمة السياسية لا تتضمن أشياء تحدث آنيا .

ولأجل التوصل إلى تطبيق فعلي للسياسة العامة ، من خلال كونها نشاطات هدفا مقصودا فمثلا على السياسة العامة أن تكون فيما تقرره حول زيادة الخدمات الصحية ، وتوفير اللقاحات دورية في أوانها إضافة إلى توسيع خدمات الإسعاف الفوري والتخصصات الطبية والوسائل والمعدات المطلوبة إلى جانب تفعيل النوعية الصحية المستمرة ، بما يكفل التنفيذ الفعلي لمتطلبات السياسة العامة المتخذة .⁽¹⁾

3- السياسة العامة ذات سلطة شرعية: تشكل السياسة العامة بعدا مهما من أبعاد الالتزامات القانونية والشرعية ، حيث بمجرد إصدار وإقرار السياسة العامة يتم وضع وإصدار قانون أو مرسوم أو نظام يمنع أو يجيز تصرف وسلوك معين وترتبط هذه الخاصية بعملية تنفيذ السياسة العامة وتطبيق مقرراتها كنشاط عملي وممارسة فعلية ومثال ذلك إصدار قوانين لحماية الأنهار من التلوث بمنع رمي الأوساخ والمخلفات الملوثة فيها .⁽²⁾

4- السياسة العامة في خدمة المجتمع : إن الحكومات الحديثة تمارس أنواعا متعددة من السياسات العامة في سبيل حماية المصلحة العامة ، التي تمثل المصالح المختلفة لفئات المجتمع وبالتالي تنقسم السياسات العامة لمجموعتين أساسيتين :

✓ -السياسة العامة ذات الطبيعة الرمزية .

✓ السياسة العامة ذات الطبيعة المادية .⁽³⁾

1-جيمس اندرسن، مرجع سابق، ص 16 .

2 - خليفة فهمي الطيب، مرجع سابق، ص46 .

3 - جوزيف كاير، لويس وسلر، الإدارة العامة: تغيير اجتماعي والإدارة المتكيفة، ترجمة (محمد الخطيب)، عمان: دار البشير، 1996، ص 38 .

5- السياسة العامة توازن بين الفئات والجماعات المصلحة : تتأثر السياسة العامة بعدة قوى فاعلة والمتمثلة في مجموعات المصالح والضغط التي تقيم وتشكل تحالفات للحفاظ على مصالحها وهذا ما يسمى تحالفات المثلاث (بين مجموعات المصالح واللجان التشريعية للسياسات العامة والوكالات¹ والأجهزة الإدارية المنفذة لها) ، حيث تعتبر هذه المثلاث نتيجة طبيعية لسياسات أقطاب المصالح التي تعمل جاهدة في سبيل تطوير حجمها وفعاليتها السياسية .

6- السياسة العامة استجابة واقعية ونتيجة فعلية: السياسة العامة تعبر عن أمور ومسائل واقعية التي تشكل احتياجات ومطالب ملموسة ومحسوسة ، ويجب عليها أن تكون نتائج ومخرجات يمكن تطبيقها في الواقع ، ولا يجب أن تعبر عن أمور غامضة وغير قابلة للتطبيق ، كإدعاء الحكومة عن نيتها للقيام بجهود في المستقبل ، دون أن يكون هناك ما يشير أو يبين المباشرة في العمل الحقيقي والفعلي ، ذلك لأن السياسة العامة هي وعود وجهود قول وعمل كونها أيضا تقوم ببلورة مطالب وحاجات الأفراد بطريقة منظمة حيل مشكلة أو قضية قائمة، وذلك يستوجب الاتفاق وتوحيد الاتجاهات لتحقيق ما ينبغي القيام به وصولا إلى الهدف المطلوب. (2)

7- السياسة العامة تعكس الجدوى السياسية : تعكس هذه الخاصية تقييما قريبا للآثار المتوقعة للسياسة العامة المتخذة قبل المباشرة لتنفيذها حيث تشكل جدوى مؤشرا هاما من مؤشرات نجاح السياسة العامة وهذا ما ذهب إليه " ماتيو كن " الذي أشار إلى فائدة المجال الذي تغطيه السياسة العامة من حيث تنفيذها ونتائجها بالتركيز على معطيات المؤشر التقويمي لجدوى السياسة العامة الذي يقوم على الإجابة عن التساؤل التالي : إلى أي مدى تسفر أو سوف تسفر هذه السياسة العامة ، عن تحقيق النتائج والأهداف المرجوة منه ؟

² - حسبة غارو، دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة : دراسة حالة الجزائر من 1997-2007 " مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة مولود معمري - تيزي وزو، 2011-2012، ص63.

ونخلص أن السياسات العامة في غالب الأحيان تأخذ شكل خطط وبرامج عمل تتولاها السلطات الرسمية والغير الرسمية، وتلقى التأييد أو الرفض وهذا يرتبط بطبيعية النتائج والآثار الناتجة.⁽¹⁾

8- السياسة العامة قد تكون غير معلنة أو غير مؤطرة بقانون أو نظام : بإمكان صانعي و راسمي السياسات العامة وضع سياسة عامة معينة وذلك من خلال عدم فعل أي شيء وكأنهم يقومون ويؤدون شيئاً وهذا ما رآه "داي" حينما عرف السياسة العامة بأنها " اختيار الحكومات لما تفعله وما لا تفعله ضمن مجال معين " ، فالسياسة العامة قد تأمر بتصرف معين كما قد تنهي عن القيام بتصرفات أخرى غير مقبولة ومرغوبة أو قد يكون عدم رسم سياسات أو عدم التزام هذه الأخيرة بالتصرف إزاء مشاكل أو قضايا معينة بمثابة توجيه للحكومة قد تتبنى مثلاً سياسة عدم التدخل أو رفع اليد في ميدان أو قطاع ما أو إزاء مشكلة أو قضية ما ، وفي هذه الأحوال فهي تأثر من خلال هذه المواقف على السكان أو على المعنيين في هذه الأمور وذلك برغم من كون طبيعة السياسة العامة سلبية أم إيجابية ولها تأثيراتها على المعنيين بها .⁽²⁾

ثانياً : مستويات السياسة العامة

نجد أنه لا تشارك كل الجماعات التي تم ذكرها أعلاه في كل عمليات صنع السياسة العامة ، فهناك قضايا تنال القسط الوافر من الاهتمام ومشاركة واسع من الجماعات ، وهناك قضايا لا يهتم بها إلا عدد قليل من الأفراد والجماعات ، وتعتمد أهمية السياسة المعنية على طبيعة السياسة العامة المطروحة ، وعلى المستوى السياسي الذي تتم فيه عملية صنع القرارات ويمكن أن نميز هنا ثلاثة مستويات على أساس مستوى المشاركة ونطاقها ومجالاتها وهذه المستويات تتمثل في :

¹ - سلوى الشعراوي جمعة، صنع السياسات البيئية في مصر، القاهرة: مركز البحوث الاجتماعية، 1997، ص ص 111-112.
² - عبد الحافظ العوامة، إدارة المؤسسات العامة الأسس النظرية وتطبيقاتها في الإدارة، عمان: مؤسسة زهران، 1993، ص 94 .

السياسة العامة الكلية :

هي تلك السياسات التي تحظى باهتمام جماهيري واسع، وتجذب إليها شرائح وقطاعات كبيرة من أبناء المجتمع، وتستقطب اهتمام ومشاركة الأحزاب والبرلمانيين والإدارات التنفيذية ووسائل الإعلام وممثلي الجماعات المصلحة، سرعان ما يدلون بدلائهم في هذه القضايا وبذلك تتسع دائرة المشاركين بالشكل الذي يعبر فيه كل منهم عن رأيه وموقفه إزاء القضايا التي تمثل السياسة العامة الكلية.

وقد تبدأ القضية على المستوى الجزئي ثم تتسع وتتعدد لتصبح من موضوعات المستوى الكلي وتتسم هذه السياسات العامة الكلية بالاتي من السمات المشتركة التي تجمع بينها وهي:

- ✓ تستدعي اهتمام رئيس الحكومة وتدخله، كطرف مشارك في حمسها، نظرا لأهمية القضية المتجسدة فيها ، ولارتباطها بالمصلحة العامة التي يمثلها هذا الرئيس .
- ✓ تعدد الجهات الرسمية الداخلية في مناقشتها الحكومية .
- ✓ إنها سياسات تتطلب نوعا من إحلال التوازن أو التوفيق بين (الخيار العام) الذي يمثل رغبة وتوجه غالبية شرائح المجتمع من جهة ، وبين (خيار السياسة) الذي يمثل التعبير الفعلي لرغبة وتوجهات صانعي السياسات العامة ، بوصفه ذلك الخيار العملي المتوقع من حيث نتائجه ، لغرض التعامل الكافي مع التناقضات والقضايا الخلافية ، بطريقة تبرز الاستفادة من الجهود والمصادر المتاحة ، وتحليل انعكاساتها بصورة منتظمة ، استناد إلى النتائج المتوقعة عن ذلك الخيار .
- ✓ أنها سياسات عامة ، تتسم بالوضوح النسبي لموضوعاتها وبسهولة التباحث حولها.

1- السياسة العامة الجزئية :

هي تلك السياسات العامة التي تحظى باهتمام محدود يتمثل بجهود الفرد أو شركة معينة للحصول على امتياز خاص بهما بعيدا عن اتصافه بطابع العمومية والشيوخ.

وعلى المدى القريب فإن القرارات المتعلقة بهذا النوع من السياسات تبدو منفعة ولا تتطلب موارد وإمكانيات كبيرة لتنفيذها ، ولا تتطلب تدخلا أو ضغوط جماعية ، كما إنها لا تتخذ على حساب جماعات أخرى ، وتكون القرارات التي تتخذ في هذا المستوى مختلفة عن المستويات الأخرى .

ومما يجعل الاهتمام يتناول هذا النوع من السياسات العامة الجزئية هو احتمال توسعها وتحولها إلى سياسة عامة كلية ، تحظى بمعالجات أكثر اهتماما واتساعا .

2- السياسة العامة الفرعية :

هي تلك السياسات العامة ، ذات الطبيعة الوظيفية والتنظيمية ، التي تركز على القطاعات التخصصية كالموائى والملاحة الجوية وغيرها وتشمل على طبيعة العلاقات والتفاعلات المتبادلة بين الأجهزة الإدارية ، وبين البرلمان وجماعات المصالح⁽¹⁾ .

والنظم الفرعية تظهر لكون موضوعات السياسة العامة لا تثير دائما اهتمام كل الأفراد أو لكون عدد منها لا يهم أحدا ، فالمواطن أو الموظف المهتم بالطيران المدني قد لا يهتم كثيرا أو حتى قليلا بقضايا البنوك وقواعدها أو بالبرامج الخارجية للمساعدات ، فحين يحاول هذا المواطن التأثير في سياسات الطيران المدني فإنه سيتترك الموضوعات الأخرى لغيره يؤثر فيها ، وعلى مستوى المجالس التشريعية والإدارية توجد منظمات متخصصة لكل موضوع من الموضوعات الرئيسية والمهمة . وقد تتم عملية صنع السياسات فيه من خلال علاقة متداخلة تضم المؤسسات الإدارية المتخصصة في هذه القضية ، بالإضافة إلى جماعات المصالح المتهمه بها وربما أيضا اللجان البرلمانية حسب طبيعة النظام السياسي ودرجة المركزية ولا مركزية فيه .

بالإضافة إلى هذه المستويات الثلاثة ، ونظرا لتقصينا الواقع العالمي والدولي وما يجبر على صعيد

السياسة والعلاقة بين الدول وحلول الأزمات والمشكلات الكبرى هذا يجعلنا أمام طرح مستوى جديد لفهمي

¹ - فهمي خليفة الفهدوي، مرجع سابق ص 59-61 .

خليفة الفهداوي " وهو المستوى العقيم للسياسة العامة ، هذا المستوى لا يتوافق مع المستويات الثلاثة التي تم عرضها ، لأنها تشمل مستويات داخلية أي السياسة الداخلية للدولة ، في حين هذا المستوى خارجي أمله المتغيرات الدولية الراهنة ، لأن الهيمنة والقيادة اليوم أصبحت بيد الولايات المتحدة الأمريكية ، ما زاد القوي قوة والضعيف ضعفا ، وهذا يؤكد وجود مستوى عقيم للسياسة العامة ، الذي أصبح مرجعيا تستند إليه كل المنظمات الدولية في أغلب سياساتها العامة المتخذة ، أدى إلى انتشار ما يسمى بالسياسات العامة العالمية International Public Policy القائمة على اللاتوازن وحالة التبعية التي يفرضها المستوى العقيم، وبالتالي إن السياسات العامة العالمية ، تفقد جدواها وتخرج عن كونها تسعى لإيجاد فرص للتعايش والتعاون ، لأن قراراتها وسياساتها غير منطقية إزاء الدول ليبيا، العراق السودان وفلسطين⁽¹⁾ ،

¹ - جيمس اندرسن ، مرجع سابق ص ص 72-80 .

المبحث الثاني: دراسة مفاهيمية حول السياسة العامة السياحية

عرفت السياحة تنامياً ملحوظاً، خاصة منذ بداية القرن العشرين مع تطور وسائل النقل وتطور تكنولوجيا الاتصالات، الأمر الذي سهل عملية احتكاك الشعوب بعضها ببعض، كما زادت التدفقات العالمية للسياح مما أدى بالدول إلى العمل على تطوير هذا القطاع وترقيته لجعله في خدمة التنمية الوطنية، وبالأخص تلك الدول التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية والمؤهلات الصناعية، بحيث أصبحت السياحة بديل استراتيجي لهذه الدول.

إن اهتمام هذه الدول بالقطاع السياحي يترجم بالتكفل الأحسن بهذا القطاع ورسم بيانات وبرامج ومخططات للنهوض به، بالإضافة إلى وضع آليات تنظيمية ومؤسسية وجعله من بين أولويات السياسة العام.

المطلب الأول: التطور التاريخي للسياحة:

إن تاريخ نشأة السياحة من الصعب تحديده، فالسياحة كالصناعة لم تنشأ فجأة، بل مرت بعدة مراحل وإن كان هذا التطور واضحاً في بعض العصور، إلا أننا لا نستطيع التقليل من أهميتها في العصور السابقة، وبالتالي كان من الضروري تقسيم مراحل تطور السياحة المختلفة إلى أربع مراحل أساسية⁽¹⁾.

أولاً: مرحلة الحضارات القديمة

تمثل هذه المرحلة الفترة الأولى من حياة الإنسان أي العصر البدائي، أين كان سفر الإنسان مرتبطاً باستقراره والبحث عن وسائل العيش الهنيء من الأكل والأمن، ولم تكن هناك قوانين تحكم تصرف الإنسان وتحدد حقوقه وواجباته، ولا تحد من ترحاله سوى قوانين الطبيعة، ولم تكن هناك جيوش تحميه، ولم تكن

¹ - أسامة صبحي الفاعوري، الجغرافيا السياحية ما بين النظرية والتطبيق، عمان، مؤسسة الوراق، 2011، ص 63.

العلوم تقدمت بعد تخدم الإنسان في كافة نواحي الحياة فكان السفر ظاهرة طبيعية تهدف إلى تلبية احتياجاته الشخصية، وعندما قامت الحضارات أصبح السفر غاية تجارية، إضافة إلى القيام بالحملة العسكرية وتعلم والتعليم خاصة مع بداية تكون الدول، وقد كان للفينيقيين سبق في الاهتمام بالتجارة والتنقل فقد عرفوا بحب المخاطرة، و الترحال البحري في كل الاتجاهات بحثا عن المعرفة والكسب المادي⁽¹⁾.

ثانيا: مرحلة العصور الوسطى: بقيت السياحة في العصور الوسطى في الفترة من القرن الخامس عشر بنفس المدلول وبقي السفر والتنقل بدائيا كما كان في العصور الأولى مع تطور بسيط، إذا تميزت هذه الفترة بالصراعات مما أفقد الناس عنصر الأمان وساعت أحوالهم، ومن ثم نقص السفر والترحال وزاد الاهتمام بالكنيسة في هذه المرحلة، كما عرفت هذه الفترة قيام بعض المستكشفين بأسفار طويلة، كما كان من نتائجها سنة 1492 ميلادي اكتشاف القارة الأمريكية من طرف كريستوفر كولومبس.

كما كانت الحضارة الإسلامية في أوج ازدهارها، فاهتمت بالعلوم والفنون والعمارة، وازدادت حركة الناس في مختلف أنحاء البلاد الإسلامية حيث ساهمت في إنشاء عدد من المدن التي أصبحت قبلة للسواح من كل أنحاء العالم، كبغداد فضلا عن المنشآت السياحية والحمامات، التي أنشأت في هذه الحقبة سيما في القاهرة كما تميزت هذه الفترة بظهور بعض الجامعات العريقة بأوروبا مثل جامعة السوربون بفرنسا وجامعة أكسفورد بانجلترا، مما جعل البلدين مقصد للعديد من طلاب العلم، غير أنه خلال هذه الفترة لم تكن هناك قوانين منظمة ولا وسائل نقل متطورة، أي أن مصطلح السياحة بمدلوله الحالي لم يظهر بعد.

ثالثا: السياحة في العصر الحديث:

تمتد هذه المرحلة بين القرن السادس عشر ونهاية القرن التاسع عشر ميلادي، حيث شهدت اكتشافات جديدة أهمها اكتشاف أستراليا عام 1605م ونيوزيلندا عام 1769 ، وعرفت كذلك بالرحلات

¹⁻ عبد الحفيظ مسكين، "دور التسويق في تطوير النشاط السياسي في الجزائر": الديوان الوطني للسياحة، مذكرة ماجستير، (كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة منتوري)، 2009، 2010، ص16-18.

الأوروبية إلى إفريقيا وتطور الآلة ووسائل المواصلات والاتصالات، فقد ساعد ظهور السيارة و الباخرة والطائرة والقطار على تسهيل عملية السفر، وإن كان ذلك في البداية مقتصرًا في على الأغنياء، كما عرفت هذه المرحلة كذلك بعض القوانين المنظمة للنشاط السياحي نتيجة الحدود السياسية للدول ، فأصبح السفر يخضع للتأشيرات وجوازات السفر، كما شمل العصر الحديث للسياحة أيضا فترة الثورة الصناعية خاصة في أوروبا، وقد شهد العالم تحسنا في مستوى المعيشة وتطور في وسائل النقل الأمر الذي ضاعف من الطلب السياحي وعرف العالم أول تنظيم لرحلة سياحية من خلال طوماس كوك عام 1841م في بريطانيا، حيث قام بنقل مجموعة أشخاص من الطبقة الشعبية بواسطة القطار لزيارة البحر لمدة يوم واحد قصد إبعادهم عن جو الفقر والعمل المزري الذي يمارسونه ، كما قام أيضا بنشر مجلة عن السفر لتعريف الناس بالجوانب المختلفة والاحتياجات الضرورية للسفر

رابعاً: المرحلة المعاصرة أو المرحلة السياحية

يعتبر القرن العشرين بما أحدثه من ابتكارات " قرن السياحة " كما أن النصف الأخير منه يوصف "بعصر السياحة" فرغم أنه عرف حربين عالميتين مدمرتين والعديد من الحروب في العالم: الفيتنام، حرب الكوريتين ، إيران العراق ، فضلا عن الحرب الباردة بين المعسكر الشيوعي والرأسمالي ، إلا أنه شهد تطورا هائلا النشاط السياحي أو ما يعرف بالاقتصاد السياحي، خاصة في مجال المنشآت السياحية بمختلف أنواعها، فظهرت الفنادق العملاقة والسلاسل الفندقية التي ساهمت في تطوير حقيقي للنشاط السياحي في العالم، كما تميزت هذه المرحلة أيضا بظهور المنظمات السياحية وأهمها المنظمة العالمية للسياحة التابعة لهيئة الأمم المتحدة⁽¹⁾.

¹ كامل محمد المغربي، الإدارة والبيئة والسياسة العامة مبادئ راسخة واتجاهات حديثة ، عمان، دار الميسرة، 2003، ص294.

المطلب الثاني: مفهوم السياحة والسائح

أولاً: السياحة

تنوعت التعاريف الواردة بشأن السياحة في الأدبيات الحديثة تبعاً لتنوع معايير التميز بينها، وظهرت مصطلحات جديدة ومن هذا المنطلق يمكن تسليط الضوء على بعض من هذه التعاريف على النحو التالي

أ/ مفهوم السياحة في الإسلام: اعتبر ديننا الإسلامي السياحة من خلال ما ورد في القرآن الكريم من وسائل تقرب العبد إلى ربه عز وجل حيث امتدح السائحين و السائحات في قوله تعالى: «التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الأمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشر المؤمنين»⁽¹⁾

وقوله تعالى أيضا : ".....مسلمات قانتات تائبات عابدات سائحات..."⁽²⁾

وورد لفظ السياحة في قوله تعالى: « فسيحوا في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله مخزي الكافرين ».⁽³⁾ ومعنى السياحة من هذه الآيات الكريمة سياحة العبد، أما للتقرب من خالقه فبالصلاة والصوم، أما التجوال في الأرض للتعبد والتأمل في ملكوت الخالق وآياته في خلقه كما ورد في قوله تعالى: « قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة إن الله على كل شيء قدير»⁽⁴⁾

وأما مسيرة استثمار بالنسبة للذين يضربون في الأرض للعلم أو العمل .

1- سورة التوبة، رقمها 9، مدنية، الآية رقم 112.
2- سورة التحريم، رقمها 66، مدنية، الآية رقم 05.
3- سورة التوبة، مرجع سابق، الآية، رقم 02.
4- سورة العنكبوت، رقمها 29، مكية، الآية رقم 20.

ومما سبق يستخلص أن السياحة في الشريعة الإسلامية تعني ذلك النشاط الإنساني أو الفعل البشري الذي ينبغي أن يتقيد بجملة من التعاليم والأدلة الشرعية ، منها عدم ترك واجب ديني كالصلاة والصوم والزكاة من أجل الترفيه والسفر ، وعدم الوقوع في المحرمات والمبالغة في الإنفاق على اللهو والترفيه وضياع الوقت في اللعب والمبالغة في الراحة . مما يستلزم الموازنة والمفاضلة بين الحاجات الضرورية والأقل ضرورة . وأخيرا فإن مفهوم السياحة في الإسلام يتضمن إتباع آداب وسنن يستحسن مراعاتها من طرف السائحين تفاديا من الوقوع في محظورات نهى عنها الإسلام .

ب/تعريف المنظمة العالمية للسياحة « OMT »

بهدف توحيد أسس الإحصائيات السياحية قامت المنظمة العالمية للسياحة بتحديد تعريف لهذه الظاهرة وهو كالاتي السياحة تشمل أنشطة الأشخاص الذين يسافرون إلى أماكن تقع خارج بيئتهم المعتادة ، ويقومون فيها لمدة لا تزيد عن سنة بغير انقطاع للراحة أو لأغراض أخرى وتتألف البيئة المعتادة للشخص من منطقة محددة من مكان إقامته مضافا إليه كافة الأماكن التي يزورها بصورة مستمرة ومتكررة⁽¹⁾

ج./تعريف الجزائر للسياحة: بالنسبة للجزائر فإنها بنت تعاريف المنظمة العالمية للسياحة OMT إلا أنها أضافت بعض المفاهيم التي حددتها وزارة السياحة والمتعلقة بتوافد السواح والمنشآت الفندقية.

✓ **الداخل:** كل مسافر تطأ أقدامه أرض الجزائر ، خارج منطقة العبور .

✓ **المسافر:** كل شخص يدخل التراب الوطني، مهما كان سبب تنقله ودوافع دخوله، ومهما كانت جنسيته

ومكان إقامته، باستثناء السواح في نزهة أو رحلة بحرية والذين يقيمون في بواجرهم طوال مدة إقامتهم

في البلاد.

¹ - المنظمة العالمية للسياحة: مفاهيم، تعاريف، وتصانيف لإحصاءات السياحة، دليل فني رقم 01، 1995، ص 10.

✓ **غير المقيمين:** هو السائح، الجوال، المسافر، العابر للجزائر باستثناء المتجولين في إطار نزهة أو رحلة بحرية.⁽¹⁾

✓ **المتنزه:** هو كل زائر مؤقت وله مدة إقامة محدودة في الجزائر لا تتجاوز 24 ساعة بما في ذلك المسافر في رحلات بحرية، باستثناء المسافرين الذين بحكم القانون لا يدخلون التراب الجزائري وكذلك سكان الحدود الذين يعملون في الجزائر.

ثانيا: السائح:

لقد ورد في تعريف المنظمة العالمية للسياحة O.M.T للسائح بأنه "كل شخص يسافر خارج موطنه محل إقامته الأصلي لأي سبب من الأسباب غير الكسب المادي سواء كان داخل بلده 'السائح الوطني' أو بلد آخر 'السائح الأجنبي' لفترة تزيد عن 24 ساعة وحسب ما أقرته منظمة السياحة العالمية فان مواطني أي دولة الذين يعملون خارجها ويتقاضون رواتب في تلك الدولة التي يعملون بها والذين يحضرون بصفة مؤقتة لزيارة أوطانهم والعودة مرة أخرى ، يعدون في عداد السائحين حيث أن إنفاقهم أثناء زيارتهم يعد دخلا إضافيا للاقتصاد القومي من العملات الأجنبية التي يجلبونها معهم نتيجة لعملهم بالخارج⁽²⁾

كما قامت وفي عام 1937 لجنة خبراء السياحة بهيئة الأمم المتحدة بتعريف السائح على الوجه التالي :

- ❖ الأشخاص الذين يسافرون من أجل المتعة أو لأسباب صحية أو لأسباب خاصة .
- ❖ الأشخاص الذين يسافرون من أجل حضور اجتماعات أو يمثلون نواحي مختلفة مثلا : النواحي العلمية والإدارية والسياسية والدينية والرياضية.
- ❖ المسافرون في رحلات بحرية حتى ولو قضوا إقامة أكثر من 24 ساعة وتفيد هذه الجماعة على أنها جماعة خاصة بصرف النظر عن مكان إقامتهم المعتاد إذا كان ذلك ضروريا .

¹- الديوان الوطني لإحصائيات: مجموعة الإحصائيات السنوية، رقم 18 ، نشرة 2000: الجزائر، ص275.

²- محمد العطا عمر، الندوة العلمية: أثر الأعمال الإرهابية على السياحة، صناعة السياحة وأهميتها الاقتصادية، دمشق- 2010/07/06 ص ص 10-

◀ أما الجماعات الآتية ذكرهم فهم لا ينطبق عليهم التعريف الخاص بالسائحين وهم :

- ❖ الأشخاص الذين يرغبون في الحصول على إقامة دائمة بالدولة .
- ❖ كل الأشخاص الذين يفدون إلى البلاد بقصد الحصول لهم على مهنة أو القيام ببعض أعمال النشاط التجاري دون الحصول لهم على عقد عمل .⁽¹⁾
- ❖ الطلبة والدارسون الذين يلتحقون بالمعاهد العلمية والأقسام الداخلية .
- ❖ سكان الحدود والأشخاص الذين يقيمون في الدولة ولكنهم يؤديون أعمالهم في دول أخرى .
- ❖ المسافرون العابرون الذين يعبرون بالبلاد حتى لو كانت مدة عبورهم تستغرق أكثر من 24 ساعة .

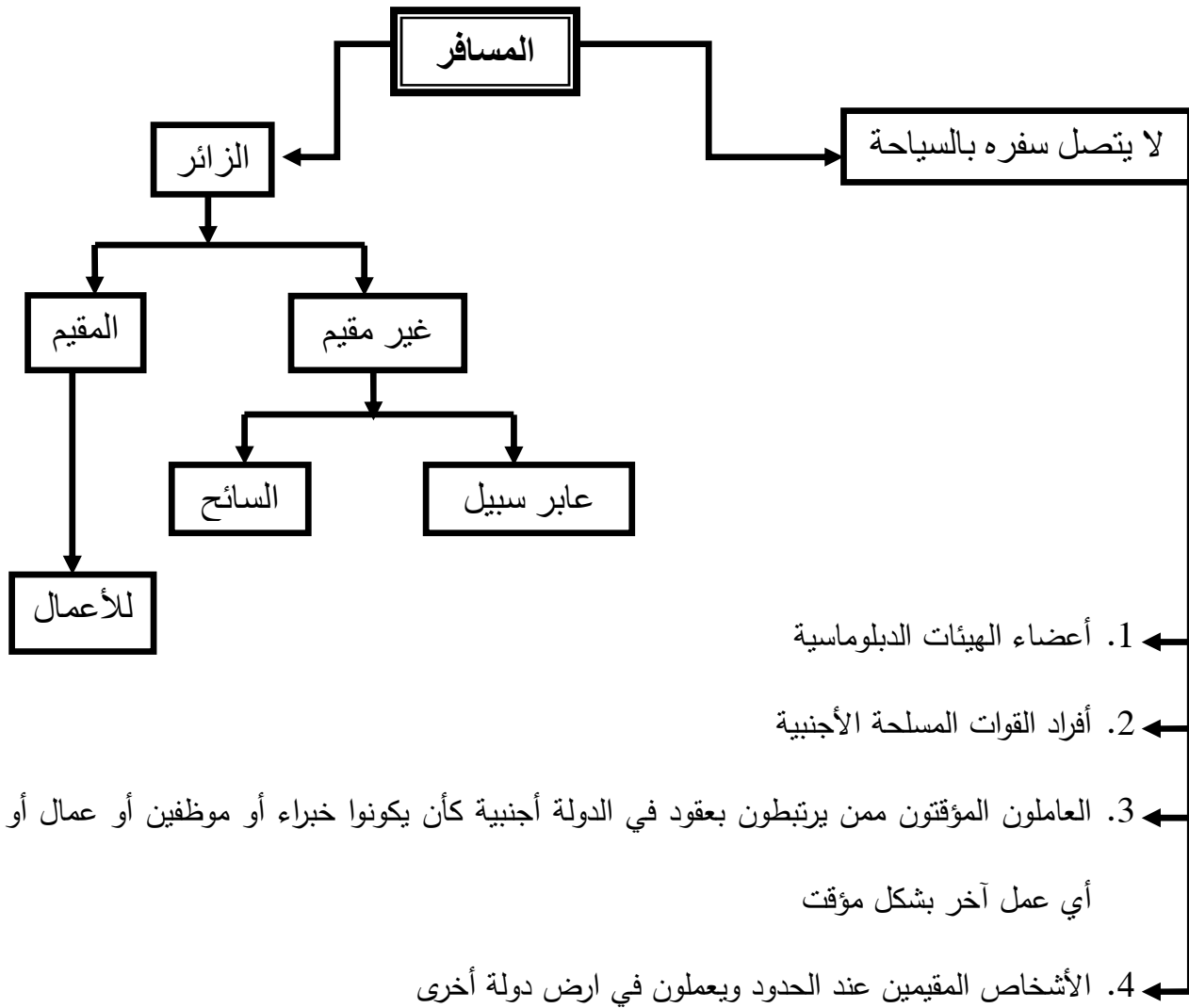
أيد الاتحاد الدولي للمنظمات السياحية الرسمية « U.O.T.O » في مناسبة افتتاح الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة عام 1950 ، والتغيير الوحيد الذي طرأ عليه هو أن الطلبة والدارسين الذين يقيمون بالخارج يسجلون على أنهم سائحين ، ولهذا أدرجت لجنة خبراء السياحة التي عهدت إليها هيئة الأمم المتحدة بالإعداد ووضع البرامج الخاصة بالمؤتمر الدولي للسياحة الذي تقرر عقده في روما في شهري أغسطس وسبتمبر سنة 1963 ، مسألة إعادة تعريف اصطلاح لفظة "سائح" في جدول أعمال المؤتمر

وقد اقترح فريق خبراء السياحة النمساويين تقديم التعريف كما يلي : "السائح هو من يقوم بزيارة مؤقتة لدولة أجنبية في مدة لا تقل 24 ساعة ولا تزيد عن 3 أشهر وألا تكون هذه الزيارة لأغراض غير سياحية مثلا : العمالة . ولقد انتهى المؤتمر العالمي للسياحة إلى تعريف الزائر على الوجه التالي: " يقصد بكلمة زائر أي شخص يزور بلد غير البلاد الذي يقيم فيها على وجه الاعتياد لأي سبب من الأسباب غير قبول وظيفة تاجر في الدولة يزورها " ⁽²⁾ .

¹ - احمد فوزي ملوخية، مدخل إلى علم السياحة، القاهرة: دار الفكر الجامعي مصر، 2007، ص 38.

² - نفس المراجع ، ص 38 .

الشكل رقم (01): مفهوم السائح



P10.، ellipses،Michel Belfat: Marketing des servies touristiques et hoteliers

المطلب الثالث: تصنيفات السياحة وخصائصها

أولاً: تصنيفات السياحة

تختلف أنواع السياحة وتتعدد تبعاً لتنوع الرغبات والاحتياجات المختلفة، كما ساهم التطور العلمي والاقتصادي والاجتماعي على هذا التنوع، فظهرت بذلك أنواع جديدة للسياحة لم تكن من قبل كسياحة المؤتمرات والمعارض والحوافز، وقد صنفت أنواع السياحة تبعاً للمعايير الآتية:

أ/ وفقاً لمعيار الحدود السياسية :

- **السياحة الداخلية** : وتشمل حركة السياح المواطنين من حملة جنسية البلد داخل حدود البلد السياسية . وتشير تقديرات منظمة السياحة العالمية على أن ما ينفق على السياحة الداخلية يتراوح ما بين 70- 80 % من إجمالي الإنفاق السياحي العالمي ، ويختلف هذا المعدل من بلد لآخر ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يصل إلى أكثر من 90 % وفي المملكة المتحدة بحدود 70% وإيطاليا 46 % وسويسرا 44 % وهناك إحصائية تشير إلى أن حجم السياحة المحلية يعادل تسعة أضعاف حجم السياحة الخارجية . ويمكن تحديد العوامل التي ساعدت على تحقيق النمو السريع للسياحة المحلية فيما يلي :

- ✓ الرغبة في الاستمتاع واستثمار أوقات الفراغ في أنشطة ترفيهية .
- ✓ تشجيع الحكومات للسياحة الداخلية .
- ✓ انخفاض تكاليف الرحلات السياحية الداخلية مقارنة بالرحلات السياحية الخارجية ، وارتفاع أسعار النقل الجوي في العالم مؤخراً أدى إلى اكتفاء الكثير من الأفراد بإشباع رغباتهم من خلال السياحة الداخلية مستخدمين وسائل نقل داخلية أقل تكلفة .

- **السياحة الخارجية :** وتشمل حركة السياح من الجنسيات المختلفة عبر الحدود السياسية الدولية ، وفيها يجد السائح تغييرا في أمور متعددة كاللغة والعادات والتقاليد والنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى أن هذا النمط من السياحة يتطلب مجموعة من الإجراءات المعقدة أهمها الحصول على إذن بدخول البلد "تأشيرة دخول " وإجراءات تصريف العملة وغيرها من الإجراءات الأخرى.

ب/ وفقا لمعيار العدد :

- **السياحة الفردية :** أي قيام السائح بمفرده أو بصحبة العائلة بتنفيذ رحلة على حسابه الخاص والاتصال المباشر بالمشروعات السياحية المختلفة وتتميز الرحلات الفردية بكبر تكلفتها مقارنة بالرحلات الجماعية وبذلك فهي تمارس من طرف السواح الذين يمتلكون إمكانيات مادية عالية .
- **السياحة الجماعية :** يقوم بها مجموعة من الأشخاص بالسفر مع بعضهم البعض مرتبطين برابطة معينة مثلا : كونهم زملاء أصدقاء ، أصحاب ، أعضاء في النادي أو مدرسة أو رابطة طلابية أو عمالية ،فهي تشمل السواح الذين لا يميلون إلى تحمل مخاطر السفر ، لذلك يفضلون الرحلات المنظمة من قبل وكالات السفر والشركات السياحية المختصة ويقوم السائح بدفع تكلفة الرحلة مسبقا للشركة ، وفي هذا النمط من السياحة غالبا ما يحصل السائح على الخدمات السياحية بشكل غير مباشر ، بحيث تكون الشركة المنظمة هي الوسيط بينه وبين المشروعات السياحية ، ويتميز هذا النوع من الرحلات بأنخفاض أسعاره بالمقارنة بالسياحة الفردية⁽¹⁾

ج/ وفقا لمعيار الغرض من السياحة :

- **السياحة الثقافية:** تتم عبر زيارة السائح بلاد أجنبية ودراسة أو معرفة شعوبها وخصائصها التي تميزها عن غيرها و زيارة المعالم الأثرية والحضارية لذلك البلد، حيث تعمل هذه السياحة على زيادة معلومات

¹ - احمد فوزي ملوخية، مرجع سابق، ص ص 61- 68 .

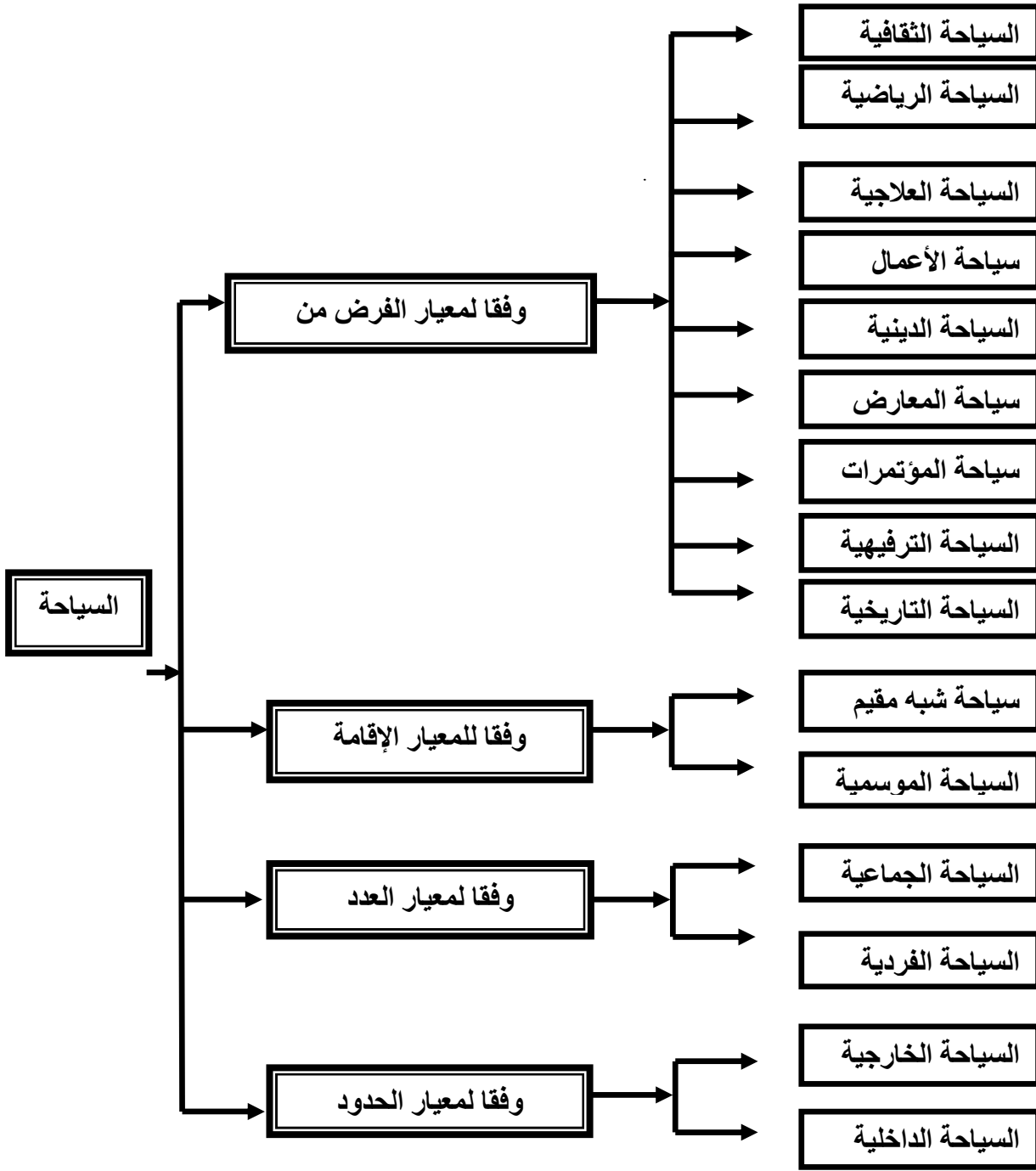
السائح وإثباع حاجاته من الناحية الثقافية، عبر إقامة الندوات والدورات الثقافية والمعارض الخاصة ، ومسابقات الفنية مثلا: 'تلمسان عاصمة للثقافة الإسلامية 2011 .

- **السياحة الرياضية:** وتنقسم إلى نوعين سالبة وموجبة ، والسياحة الرياضية الموجبة تتمثل في السفر و الإقامة للمشاركة الفعلية في المباريات الرياضية ويضم هذا النوع جميع أنواع الرياضيات المعروفة وتمثل السياحة الرياضية السالبة بالسفر والإقامة من أجل مشاهدة المباريات والاحتفالات الرياضية .
- **السياسة العلاجية:** حيث يقوم المرضى بالسفر إلى أماكن معينة توفر لهم العلاج من الأمراض التي يعانون منها، وتتميز هذه الأماكن أو المناطق بمناخها الصحي وغناها بالمياه والينابيع المعدنية الأعشاب الطبيعية ، والعيون الطبيعية الساخنة وحمامات الرمل والعلاج بمياه البحر .
- **سياحة المؤتمرات:** هي استضافة المؤتمرات على اختلاف أنواعها وتنظيمها من الأنشطة السياحية المتطورة وهي تتطلب إمكانيات سياحية كبيرة من حيث توفير أماكن الإيواء ووسائل النقل السياحي والتسهيلات السياحية الأخرى بالإضافة إلى توفير مستوى رفيع من حيث إعداد خبراء ومنظمي مدن المؤتمرات ،وتعتبر سياحة المؤتمرات ذات مغزى إعلامي كبير وتتسابق الدول المختلفة على استضافة وتنظيم المؤتمرات لتحقيق من ورائها مكاسب سياسية واقتصادية وإعلامية كبيرة .
- **السياحة الدينية:** تعتبر من أقدم أنواع السياحة وتتمثل في زيارة المواقع الدينية، ومن أشهر المواقع الدينية التي شهدت زيارات دينية منقطعة النظير مكة المكرمة والمدنية المنورة في المملكة العربية السعودية وكذلك دولة الفاتيكان في روما للمؤمنين بالعقيدة المسيحية.

د/ وفقا لمعيار الإقامة:

- **السياحة الموسمية:** وسميت بالموسمية لان الطلب السياحي يتحقق في موسم معين من السنة يسمى " موسم الذروة السياحي " حيث تتدفق الأفواج السياحية و بأرقام كبيرة جدا على المواقع السياحية، ويمكن أن تقسم السياحة الموسمية إلى:
 - ✓ السياحة الصيفية
 - ✓ السياحة الشتوية
 - ✓ السياحة المناسبات
- **سياحة شبه المقيم :** وتعني أن السواح يستقرون فترة طويلة نسبيا في موقع سياحي واحد قد تتعدى شهرا كاملا ، وهي تخص في الغالب كبار السن ، وتعد السياحة العلاجية خير مثال على سياحة الإقامة وتشير إلى أن مع بداية الثمانينيات استقرت الإقامة لمدة طويلة في حدود 10 أيام بينما تتراوح مدة الإقامة القصيرة ما بين 03 إلى 05 أيام.⁽¹⁾

الشكل رقم (02): أهم تصنيفات السياحة



المصدر: إعداد الطالب اعتماد على معلومات السابقة

ثانيا : خصائص السياحة

تعتبر السياحة من أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي ، وهي تتطوي على عدد من الخصائص نذكر منها :

✓ تشعب وتعدد مكونات النشاط السياحي وارتباطها بالكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى : (صناعية ، خدمية) .

✓ الطلب السياحي لا يتوقف فقط على مدى توافر الموارد وتنوع المقومات والخدمات والتجهيزات السياحية بل وعلى غيرها من العوامل كأسعار الخدمات السياحية الأساسية أو التكميلية .

✓ الطلب السياحي يتوقف على حد كبير على القدرة المالية للسائح (خاصة أن طلب السياحي في جملته لا يرتبط بإشباع حاجة ضرورية ، بل يرتبط غالبا بإشباع حاجة كمالية) .

✓ مدى ملائمة المناخ السياحي بمفهومه الشامل من العوامل المؤثرة على الطلب على المنتج السياحي (محليا و دوليا) .

✓ يتأثر الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة والتقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات والاتصال والتقلبات الاقتصادية بالإضافة إلى عوامل ثقافية وسياسية يصعب على الدولة التأثير والتحكم فيها .

ويمكن إضافة خصائص أخرى للسياحة :⁽¹⁾

✓ ارتباط صناعة السياحة كنشاط إنتاجي يقدم خدمات ذات طبيعة خاصة بقضايا التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية في الكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء .

¹ - عبد السلام أبو قحف: أساسيات التسويق، القاهرة: الدار الجامعية، 1995، ص206 .

- ✓ السياحة كصناعة تحتوي على مجموعة من العناصر وهي : المقومات والموارد السياحية ، التجهيزات والخدمات السياحية ، خدمات المواصلات و الاتصالات السلكية واللاسلكية المحلية ،الدولية ، الدعاية ، الترويج السياحي ، الطلب السياحي ، فهي صناعة مركبة ومتشابكة .
- ✓ عدم سيادة المنافسة الصافية أو حتى احتكار القلة في كثير من الحالات الخاصة بالنسبة لبعض المقومات والموارد السياحية النادرة وصعوبة قيام بعض الدول بإنتاج سلع سياحية بديلة
- ✓ ارتباط الطلب على الموارد والخدمات السياحية بدولة ما بدوافع ذاتية لدى جمهور السائحين أو بمعنى آخر أن الطلب السياحي في معظم الحالات يتصف بدرجة عالية من المرونة

كذلك للسياحة مزايا عديدة ، نذكر من بينها :

- ✓ صناعة السياحة تتطلب استثمارات مالية أقل نسبيا ما قورنت بقطاعات إنتاجية أخرى مثلا : الصناعات الثقيلة والصناعة التعدين .
- ✓ المنتج السياحي المباع يقوم أساسا على ثروات غير مادية ، مثلا نوع المناخ وجمال الطبيعة ، ووجود أماكن تاريخية وأثرية ، وهي ذات إمكانيات كبيرة لتحقيق عوائد مالية غير محدودة ، إذا ما أحسن تخطيطها وتسويق المنتج فيها وفقا لقواعد عملية وتجارية .
- ✓ تعتبر السياحة أداة فعالة ومؤثرة للنظام العام لخلق تكامل اجتماعي على المستوى الوطني والدولي وهي
- ✓ سبيل لتنمية صناعات أخرى وبعث نوع من التفاهم الدولي بين مختلف الدول المتجاورة بوجه خاص وعلى المستوى الدولي بوجه عام .
- ✓ إن توافر الخصائص السابقة وغيرها من القوى والمتغيرات البيئية الداخلية والخارجية التي تمارس تأثيرا مباشر أو غير مباشر على الطلب السياحي يضيف الكثير من العراقيل والصعوبات التي تواجه القائمين على

التخطيط والتنظيم السياحي في دولة ما ، فالكثير من العوامل البيئية المؤثرة على الطلب السياحي لا يمكن السيطرة عليها أو التنبؤ بها⁽¹⁾ .

¹ - أيمن برنجي، الخدمات السياحية وأثرها على سلوك المستهلك، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس – 2009، ص ص48-49 .

خلاصة الفصل :

إن تنامي السياحة على الساحة الدولية كظاهرة اقتصادية واجتماعية ، أدى بالعديد من الدول إلى إدراج هذا القطاع الاستراتيجي في سياستها العامة ضمن ، الأولويات ويظهر ذلك خاصة في السنوات الأخيرة ، حيث زادت التبادلات بين الدول في إطار ما يسمى بالعولمة ، وما لعبته هذه الأخيرة في تسهيل اقتراب الشعوب ببعضها البعض ، كما لعبت دور مهم في ازدهار أنماط سياحية جديدة .

إن تعقد الظاهرة السياحية يحتم على صانع السياسة السياحية مراعاة العديد من المحددات لنجاحها خاصة ما تعلق بتنميين وترقية العرض السياحي للبلد ، الذي يعد بالدرجة الأولى توفير الخدمات الضرورية للسياح ودراسة توجهاتهم ، واهم عنصر في السياسة السياحية الجانب البشري ، إي الموارد البشرية المهمة جدا في نجاح القطاع ، ويكون ذلك عن طريق التكوين السياحي لتأهيل اليد العاملة ، وتشمل السياسة السياحية المحدد التنظيمي ، التي بفضلها تحدد المسؤوليات وتقسم المهام على مختلف المستويات في التنظيم السياحي .

وتتجلى السياحة كبعد استراتيجي في السياسة العامة كذلك، من خلال الآثار التنموية الكبيرة على الدول من جهة ، ومن جهة أخرى كونها مورد لا يحتاج إلى تكنولوجيا متطورة لتنمية ، مما يجعله في متناول الدول النامية ، ليكون لها أداة فعالة للتخفيف من حدة الفقر الذي تعاني منه ، وتحقيق مدا خيل معتبرة من العملة الصعبة بعيدا عن الموارد الريعية، وتعطي السياحة نوعا من التوازن في تحقيق الانفتاح والتقدم الاجتماعي والثقافي .

الفصل الثاني

واقع السياحة في الجزائر

تمهيد:

أن السياحة تعتمد على البنى التحتية المرتبطة بها ، فكلما تطورت هذه الأخيرة ، كلما ساهم ذلك في توفير نتائج ايجابية ، وتتضمن البنى التحتية ما للبلد من مقومات حضارية و تاريخية وخدمات متنوعة كالنقل والاتصال وتوفير الأمن والطمأنينة للسائح .

وتتجسد هذه الأنشطة ضمن استراتيجيات الدول الهادفة إلى إبراز مقومات الجذب السياحي ، وتدعيم دورها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية لدول المعنية .

وفي الواقع فان المقومات السياحية تمثل تلك الإمكانيات الطبيعية والمادية و الصناعية التي يتوفر عليها أي بلد، وهي بمثابة الركائز الأساسية للعرض السياحي ويعتبر التمييز بين الدول في مدى توافر هذه الموارد والمقومات شرطا ضروريا ، أو احد العوامل الرئيسية المحددة للطلب السياحي في اغلب الأحيان ولبعض الأنماط السياحية بشكل خاص مثل : السياحة التاريخية و الدنية ، أما الخدمات السياحية فتعتبر شرط كغاية لتحقيق الجذب السياحي المطلوب .

كما تتباين الآثار المترتبة على أداء قطاع السياحة بين الايجابية والسلبية من بلد لآخر تبعا لأهمية ومكانة التي يحض بها هذا القطاع في اقتصاديات هذه البلدان وأيضا حسب تباين الأنشطة والمقومات والأنماط السياحية فيها لذلك جاء هذا الفصل ليلقي نظرة على واقع السياحة في الجزائر من خلال تسليط الضوء في:

- **المبحث الأول:** مقومات وأنواع السياحة في الجزائر .
- **المبحث الثاني:** الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة في الجزائر .

المبحث الأولي: مقومات وأنواع السياحة في الجزائر

يتميز كل بلد بخصائص ومميزات ، موهوب من الله عز وجل ، كالمناخ و مواقع الجغرافي والتضاريس أو ما هو متعلق بما يصنعه الإنسان من تاريخ وأثار وحضارات التي تزيد جمال البلد ، حيث أن الجزائر بفضل موقعها المميز ومساحتها الشاسعة ، تتفرد بمقومات طبيعية ، وحضارية جد مميزة ، إذ سعت السلطات الجزائرية لاستغلال هذه الإمكانيات وتطويرها .

المطلب الأول : المقومات السياحية في الجزائر :

تعتبر دولة الجزائر من البلدان التي تتميز بطبيعة خاصة وضعتها اهتمام الباحثين والرحالة العرب والغرب ، وهذا ما يؤكد الدكتور عبد الله الركبي في مؤلفه "الجزائر في عيون الرحالة الانجليز " الذي ذكر العديد من الرحالة الذين زاروا الجزائر وكتبوا عنها أمثال :

Hilton Simon في كتابه "رحلة في ربوع لأوراس " (1912-1920) وكذلك R.V.C Bodlley في

كتابه "رياح الصحراء (1944) و M.D Stot في كتاب "الجزائر على حقيقتها " (1)

وغيرهم من الكتاب الغرب الذين وصفوا الجزائر بأنها فسيفاء حضاري وثقافي وتحفة نادرة .

أولا : الإمكانيات الطبيعية في الجزائر

تتميز الجزائر بالإمكانيات الطبيعية التي تتمثل في :

¹ - عبد الله ركبي : الجزائر في عين الرحالة الانجليز، (ج1)، الجزائر : دار الحكمة، 1999، ص 113.

1- المناخ والموقع :

نجد أن الجزائر تقع شمال القارة الإفريقية وهي تتوسط بلاد المغرب الكبير يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الجنوب مالي ونيجير ومن الشرق ليبيا وتونس أما من الغرب موريتانيا والمغرب الأقصى .

أن الجزائر تتربع على مساحة تقدر ب 2381741 كلم مربع ، إن هذه المساحة التي تتراوح في المسافات الشمال إلى الجنوب ، ومن الشرق إلى الغرب بين 1500 و 2000 كلم تجعل من الجزائر أكبر بلد إفريقي و يبلغ عدد سكانها المقيمون داخل الجزائر ب 38.5 مليون نسمة ، وهذا في آخر تقرير كشف عنه الديوان الوطني للإحصاء (.....) (1).

وتتميز الجزائر من شمالها إلى جنوبها بثلاثة أشكال من المناخ :

✓ مناخ صحراوي في مناطق الجنوب والواحات ويتميز بموسم طويل حار من شهر ماي إلى سبتمبر حيث تصل درجة الحرارة أحيانا إلى أكثر من 40 درجة ، أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسطي ودافئ، هذا ما يمكن نشاط حركة السياح في فصل الشتاء (2)

✓ مناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا يتميز بموسم بارد ورطب في الفترة من أكتوبر إلى ماي وتصل درجة الحرارة أحيانا إلى 5 درجات أو أقل في بعض المناطق أما باقي أشهر السنة فتتميز بحرارة جافة وتصل إلى أكثر من 30 درجة .

✓ مناخ متوسطي على السواحل الممتدة من الشرق إلى الغرب ، ودرجة الحرارة متوسطة عموما في هذه المناطق من شهر أكتوبر إلى أبريل وتقارب 18 درجة ، أما في شهر جويلية وأوت فتصل إلى أكثر من 30 درجة ، ويكون الجو حارا ورطبا .

¹ دخالد كواش : مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، (ع 1)، 2004، ص 216 .
² د-عيسى مرازقة : "دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر " الملتقى الدولي : اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة ، بسكرة، مارس- 2012، ص ص 8-9.

2 : الساحل الجزائري الواسع :

يمتد الساحل الجزائري على مسافة 1200 كلم ، وهو يتميز بارتفاعه وتكونه الصخري وتوجد به عدة فضاءات سياحية نادرة ، ومن أهم المناطق السياحية الممتدة على هذا الساحل نجد : القالة ، تيفزيرت، سيدي فرج ، تيبازة ، تنس ، بني صاف.

3-مناطق الصحراوية الجزائرية:

نجد أن مساحة الصحراء الجزائرية تقدر ب (2 مليون كلم)، تنقسم على أربع محطات كبرى في الجنوب الجزائر وهي:

- ❖ **إيليزي** : تقع إيليزي في أقصى الجنوب الشرقي حيث تمثل الطاسيلي ،أي أنها تعرف بالحظيرة الوطنية للطاسلي والتي صنفت سنة 1982 تراثا عالميا من طرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (1)
- ❖ **أدرار** : تقع أدرار في الجنوب الغربي للصحراء الجزائر وتعرف منطقة ادرار بتمازج مختلف الثقافات وأثارها القديمة .
- ❖ **تمنراست**: تتجسد على وجود الحظيرة الوطنية للهقار وما تتمتع به من تضاريس ،ثروة غابية ، حيوانية ونفوش حجرية التي تمثل احد موارد أساسية للسياحة .
- ❖ **وادي ميزاب**: تتمثل على معالم تاريخية ومعمارية وقد صنفت ضمن التراث العالمي ، وتتوفر في مدن بني يزقن ، بونورة ، وبستان النخيل .

كل هذه المناطق التي تم ذكرها تكتنز معالم أثرية غنية بالتماثيل و الأحجار المصقولة وتعتبر وقفة هامة لا ستفرد التاريخ ، لذلك لا بد من الحفاظ عليها حتى تكون قادرة على تلبية الطلب السياحي في المنطقة .

¹ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مساهمة من اجل اعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية الدورة 16 /نوفمبر / 2000، ص66.

4-المناطق الجبلية الجزائرية :

تتجسد المناطق الجبلية الجزائرية بوجود سلسلتي الأطلس التالي والأطلس الصحراوي والتي تعطيان فرص الاكتشاف والصيد ، مثلا : المرتفعات السياحية نجد محطة الشريعة "البليدة" والتي تمارس فيها رياضة التزلج على الثلج ، كذلك محطة تيكجدة ، وجبال " شيليا " بأوراس بالشرق "بارتفاع قدره" 2328 مترا " ، وقمة "لا لا خديجة بالقبائل "2308 مترا" (1)

إن خبايا المناطق الجبلية الجزائرية لا تكتفي على المرتفعات والمغارات والكهوف فقط ، بل هناك ثروات أخرى لها أهميتها للسائح مثلا : الحيوانات المتنوعة ونادرة الطيور والينابيع المائية العذبة وكل هذه تعتبر بمثابة عوامل جذب للسياح عندما تثير فيهم الفضول والرغبة في اكتشاف المكونات السياحية الجزائرية التي تتوفر عليها مختلف مناطق .

5-المحطات المعدنية في الجزائر :

نجد أن بلد الجزائر غني بطبيعته الساحرة وقدرتها سياحية والثقافية الجميلة والواسعة وحتى الطبيعة كان لها الفضل في أن تمنح الجزائر مناظر خلابة كما وهبتها الكثير من المنابع المعدنية بخصائص علاجية مؤكدة ، تبني حسب الدراسات التي قامت بها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية وجود 202 منبع للمياه المعدنية يتركز أغلبها في شمال البلاد ومن أهم هذه الحمامات هي :

- ❖ حمام ريغة بعين الدفلى الممتد عبر السلسلة الجبلية زكار .
- ❖ حمام بوحنيفية معسكر وحمام الشلالة قالمة .
- ❖ حمام قرقور بسيطف وحمام ربي بسعيدة .

¹ - عشي صايحة : الآثار التنموية للسياحة -دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، رسالة ماجستير، جامعة باتنة - 2005، ص28 .

6- الحظائر الوطنية السياحية :

الجزائر تمتلك العديد من الحظائر السياحية المتواجدة في مختلف أنحاء الوطن وهي كالتالي :

❖ الحظيرة الوطنية لثنية الحد ، تغطي مساحة 38000 كلم 2

❖ الحظيرة الوطنية لجرجرة ، تغطي مساحة 185000 كلم 2

❖ الحظيرة الوطنية للقاللة ، تغطي مساحة 76438 كلم 2

❖ الحظيرة الوطنية للشريعة ، تغطي مساحة 26000 كلم 2 (1)

هذه الحظيرة مصنفة ضمن مناطق الرطوبة من طرف منظمة اليونسكو أدرجت المنظمة الحظيرة الوطنية لتازة بولاية جيجل ضمن الشبكة العالمية لمحميات المحيطات الحيوية نظرا لما تتميز به هذه الحظيرة من منحدرات صخرية ، جبال شواطئ ووديان يعيش فيها قرود مهددة بالانقراض تعرف باسم ماغو

ثانيا : الإمكانيات والهياكل القاعدية .

تمتلك الجزائر البنى القاعدية هامة تتمثل فيما يلي :

1- النقل : لقد تم الاهتمام بالنقل وتجسيده في المنجزات الخاصة بشبكات الطرق والمطارات و الموانئ فكتافة شبكات الطرق الجوية والبحرية والبرية المحققة في الجزائر ، تشكل عامل هام لتشجيع السياحة في مختلف المناطق .

2- الطاقة الفندقية : تمثل القدرة الفندقية الاستيعابية للوحدات الفندقية وكل المؤسسات المعدة لاستقبال السياح القادمين إلى الدولة السياحية المضييفة ، وتعد الطاقة الفندقية أحد مؤشرات التي يمكن بواسطتها قياس مدى تقدم هذا القطاع في بلد معين .

1 - عداد رشيدة: "التسويق في المؤسسة الخدمية: دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص156 .

وخلال فترة الاحتلال لم تكن السياحة تحظى إلا بقدر ما يخدم المستوطنين الأوروبيين في الجزائر ولذا لم يتجاوز عدد الأسرة سنة 1962 ، 5922 سرير موزعين في المدن الكبرى كاعنابة ووهران وقسنطينة والجزائر العاصمة ، حيث تتواجد الجاليات الأوروبية سيما الأقدام السود ، وكانت هذه الأسرة موزعة حسب نوع المنتج السياحي بالنسب التالية 50 بالمائة المنتج الشاطئ 40 بالمائة للمنتج الحضري والباقي توزع بين المنتجين الصحراوي والمناخي الجبلي بنسبة 8 بالمائة و2 بالمائة على الترتيب (1)

وبعد استقلال الجزائر سنة 1962 اعتمدت في توجيه سياستها الاقتصادية ، على المخططات التنموية ابتداء من المخطط التمهيدي 1965/1967 ، ومع بداية عقد السبعينات شرعت الجزائر في تنفيذ المخطط الرباعي الأول 1973/1970 ، والمخطط الرباعي الثاني 1977/1974 مع بقاء الهيمنة للقطاع العام في حين استبعد القطاع الخاص من المساهمة وذلك لاعتبارات إيديولوجية محضة .

أما مرحلة الثمانينات عمدت الدولة إلى المخططات الخماسية ، " حيث عرفت مخططين خماسين " من 1989/1980 ، وفي نهاية هذه العشرية وصلت الطاقة الإيوائية للفنادق في الجزائر 48302 سرير منها 25842 سرير للقطاع العمومي ، وهنا يبدو وكأن القطاع الخاص بدأ يأخذ نصيبه من الاهتمام خلال هذه الفترة ، إذا قدرت مساهمته ب 46.50 بالمائة من إجمالي الطاقة الفندقية مع نهاية هذه العشرية .

حيث نجد عقد التسعينات يعتبر مرحلة تحول سياسي واقتصادي شهدته الجزائر شمل كل المجالات ، أهمها التخلي عن النهج الاشتراكي ودخول البلاد اقتصاد السوق ، وذلك تماشيا مع التحولات السياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم وما يميز هذه الفترة هو تقلص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي وتخلي الدولة عن احتكار التجارة الخارجية ، وفسح المجال للقطاع الخاص الوطني والأجنبي للاستثمار بشكل واسع في كل القطاعات بما فيها القطاع السياحي .

¹- Heddar Belkacem : Role socio -économique du Tourisme ces de l Algérie .Edition ENAP/ ENAL/ OLU Alger ، 1988، p48 -

المطلب الثاني: أنواع السياحة في الجزائر

تعد الجزائر من أكثر دول تنوع من حيث تضاريسها ومناخها من منطقة إلى أخرى ، أدى ذلك إلى ظهور أنواع كثيرة من السياحة في الجزائر تتمثل في : السياحة الساحلية ، السياحة الجبلية والسياحة الصحراوية، بالإضافة إلى سياحة الحمامات المعدنية ، ولكل نوع من هذه الأنواع خصائص ومميزات خاصة به .

1- السياحة الساحلية: هي أكثر أنواع السياحة انتشارا في الجزائر ، بفضل الشريط الساحلي الممتد على مساحة 1200 كلم والذي يتميز بشواطئ ذات مناظر جميلة وغابات كثيفة ، وسلاسل جبلية متنوعة، وبالرغم من انتشار الهياكل السياحية في المناطق الساحلية إلا أن فاعليتها لا تزال دون المستوى المطلوب، وذلك لأسباب عديدة أهمها غياب الرؤية الواضحة اتجاه السياحة في الجزائر وغياب المنافسة وتهميش القطاع الخاص وقلة الإعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع ، وحتى يلعب هذا النوع من السياحة دوره لابد من توفر ما يلي :

- إنشاء مساكن سياحية منفردة وعلى نسق مدروس، بحيث تتناسب مع السياحة الفردية والعائلية وبكيفية يمكن التحكم في تسييرها وتوفير الأمن لها.
- توفير وجبات غذائية خفيفة وكاملة وفق المقاييس المعمول بها دوليا.
- توفير محلات تجارية يعرض كل ما يحتاج إليه السائح.
- الحفاظ على نظافة الشواطئ ، وإشعار السواح بمراعاة ذلك عن طريق بث الوعي بواسطة النشريات المختصرة والواضحة وبلغات متعددة .
- الحيلولة دون حدوث سلوكيات منافية للآداب العامة من السياح ومن عامة الناس.
- إنشاء ملاعب للرياضات بهدف جذب السياح .⁽¹⁾

¹ -عبد الكريم عون، جغرافية الغذاء في الجزائر، الجزائر : دار المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص163 .

2- السياحة الجبلية: إذا كانت السياحة الساحلية قادرة على جذب أعداد معتبرة من السياح ، فإن الأمر يختلف بالنسبة للسياحة الجبلية، خاصة عند تدهور الأوضاع الأمنية، من هنا فإن التفكير في استراتيجيات للسياحة الجبلية تستوجب أن تكون اليوم ، وتحتوي المناطق الجبلية على ثروات سياحية هامة مثل المناظر الطبيعية الخلابة والمغارات والكهوف التي أوجدتها الطبيعة منذ العصور الجيولوجية الغابرة و أصبحت النظرة إلى السياحة الجبلية تكاد تنعدم وتقتصر فقط على الترحلق على الثلج في منطقة تيكجدة (البويرة) وتلاغيف (تيزي وزو) والشريعة (البليدة) .

ويوجد هناك سببين أساسيين لتصنيف السياحة الجبلية ، أولهما يتمثل في الواقع المناخي في الجزائر حيث أن كميات الثلج المتساقطة محدودة جدا مما يجعل استغلالها ظرفي ، وثانيها أنه من الخطأ حصر السياحة الجبلية في الترحلق بالثلج فقط ، إذ خبايا المناظر الجبلية لا تقتصر على المغارات والكهوف فحسب وإنما هناك ثروات أخرى لها أهميتها للسائح مثل الحيوانات المتنوعة والطيور النادرة والينابيع المائية العذبة، والتي تتميز بالبرودة صيفا و الدافئة شتاء .

وفي الواقع لا تحتاج السياحة الجبلية إلى استثمارات ضخمة وهيكل مكلفة ، مثلما هو الحال للسياحة الساحلية ، وإنما يكفي أن تحدد المواقع التي لها جاذبيتها للسياح بالاعتماد على الإشهار وتقديم الأشرطة حول هذه المواقع وضمان سلامة السياح .

3- السياحة الصحراوية: تتوفر الجزائر على صحراء شاسعة حوالي 87 % من التراب الوطني وتمتد من أسفل السفوح الجنوبية لجبال الأطلس الصحراوي الذي يمثل الحدود الطبيعية بين الصحراء جنوبا والهضاب العليا شمالا إذا تعد الصحراء الجزائرية من أحسن المساحات الشاسعة العذراء في العالم ، حيث تعد المنتج السياحي المهم الذي يمكن أن يسمح للجزائر باختراق السوق العالمية للسياحة بقدرة تنافسية عالية ، إذ تتمتع بكل المقومات الضرورية لإقامة سياحة ناجحة ومن هذه المكونات واحاتها

المنتشرة عبر أرجائها ومبانيها المتميزة بهندستها والسلاسل الجبلية ذات الطبيعة البركانية في الهقار ، حيث تتجلى أهمية الطاسيلي.

الشاهدة على الحضارة الراقية والمجسدة في الرسوم المنقوشة على صخور لا زالت تروى للأجيال المتعاقبة حكايات شيقة وأنماط عيش متميزة للإنسان الترقى ، في تلك الأزمنة الضاربة في أعماق التاريخ ، وثمة عامل آخر دورا حيويا . في تنشيط الحركة السياحية والتظاهرات الثقافية وهو ما يعرف بسفينة الصحراء (الجمال) التي تثير حب الفضول في السائح الغربي لرؤيته ولركبه.

إن اتساع الصحراء الجزائرية تستلزم تبني استراتيجيات تختلف عما يمكن تبنيه في المناطق الشمالية ومن أهمها النقل البري والجوي ، كشق الطرقات وتخصيص طائرات للرحلات الداخلية بين المناطق التي يتواجد عليها السياح ، وفتح الخطوط مباشرة لتسهيل تنقل المسافرين من و إلى هذه المناطق. (1)

1 - طالب دليلا ووهراي عبد الكريم، السياحة أحد محركات التنمية المستدامة، نحو تنمية سياحية مستدامة ، الملتقى الوطني حول " السياحة في الجزائر الواقع والأفاق ، 2010، ص ص14-15.

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة في الجزائر

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للسياحة في الجزائر

يفرز قطاع السياحة أثارا اقتصادية على مستوى الاقتصاد والتي تتوقف بدورها على إمكانات هذا القطاع ، وعلى أهمية في السياسات الاقتصادية المنتهجة، ذلك من خلال التركيز على آثار القطاع السياحي الاقتصادي متمثل في ثلاث أشكال أساسية :

- ❖ السياحة الاقتصادية تساهم في الناتج المحلي .
- ❖ السياحة الاقتصادية تساهم في تحقيق إيرادات بالنقد الأجنبي.
- ❖ السياحة الاقتصادية تساهم في ميزان السياحة و السفر.

أولاً: إيرادات السياحة في الجزائر

تتشكل الإيرادات السياحية من أهداف السياسة العامة المتعلقة بتنمية وتطوير هذا القطاع بمختلف أنشطته ، وتعد أيضا من العناصر التي تستغلها الحكومات في تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي سيما إذا كانت هذه الإيرادات تشكل قدرا معتبر في الناتج الوطني ، إذ يصبح من الضروري التركيز على العوامل الأساسية المؤثرة في حجم الإنفاق السياحي الذي يؤثر في حجم الإيرادات السياحية

ومن الغير معقول القول أن هذه الإيرادات تتحقق من إنفاق السائحين في الدول السياحية المضيفة على مختلف السلع والخدمات السياحية، وأيضا من مختلف الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع، إذ كلما اتسع نطاق الخدمات السياحية كلما ازدادت الإيرادات المتأتية منها. أما في حالة الجزائر لم يحدث تطور في حجم الحركة السياحة الدولية الوافدة إليها، وكان ذلك نتيجة حتمية لضعف مكونات العرض السياحي من فنادق وخدمات سياحية وبنى أساسية وغيرها، إضافة إلى الأوضاع السياسية والأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد

خلال التسعينات. ولا شك أن هذا الوضع ساهم في تعقيد أوضاع القطاع، ومن ثم اثر سلبا على حجم الإيرادات المتأتية منه، والجدول التالي يوضح

السنوات	الإيرادات السياحية	معدل التغير بالمائة
1999	80	
2000	102	50,27
2001	100	2_
2002	111	11
2003	112	9,0
2004	5,178	37,59
2005	3,184	3.24
2006	3,215	82,16
2007	7,218	87,1
2008	300	04,37
2009	330	10
2010	400	21,21

جدول رقم (01): تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة 1999-2010

الوحدة: مليون دولار أمريكي

المصدر : من إعداد الطالب وبإعتماد على معلومات السابقة .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن تطور الإيرادات السياحية من 1999-2001 عرفت نموا متذبذبا في البداية ثم تطورا متزايدا بعد 2001 إلى أن تجاوز الضعف في نهاية الفترة ، ويعود ذلك إلى محاولة البلاد بناء صورتها في الخارج كوجهة سياحية مثل غيرها من الدول في منطقة المغرب العربي ، حيث تبنت في هذا الإطار إستراتيجية شاملة طويلة المدى لتطوير السياحة وجذب استثمارات القطاع الخاص نحو هذا القطاع و نستخلص مما سبق بان السياحة في أي بلد يرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسات التي تنتهجها

الحكومات وبالأوضاع الأمنية السائدة والتي ساهمت في تعميق أزمة القطاع السياحي في الجزائر، مما اثر سلبا على حجم إيرادات هذا القطاع التي لم تتجاوز 400 مليون دولار أمريكي مع نهاية سنة 2010 (1)

ثانيا: ميزان السياحة في الجزائر .

يتشكل ميزان المدفوعات بأنه سجل منظم يتكون من شكلين ، شكل دائن تدرج به كافة العمليات التي تحصل منها الدولة على النقد الأجنبي مقابل ما تصدره من سلع وخدمات إلى العالم الخارجي .

وشكل مدين تدرج به كافة العمليات التي تدفع فيها الدولة مقابل ما تستورده من العالم الخارجي ويعد ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية لمعرفة حركة التبادل الدولي للسلع والخدمات وحركة رأس المال في المدى القصير (2).

وتمثل السياحة إحدى المعاملات غير المنظورة في ميزان المدفوعات شأنها شأن الملاحقة التأمين المعاملات المصرفية وغيرها .

أما ميزان السياحة والسفر فهو ذلك الفرق بين ما يمر عبر الجهاز المصرفي من متحصلات خاصة بالسياحة القادمة مطروحا منه مدفوعات السياحة العكسية إلى الخارج (سياسة المواطنين خارج بلدانهم)

ثالثا: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر :

يتكون قطاع السياحة من القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي، وبشكل ملحوظ في عدد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتشير إحصائيات منظمة السياحة العالمية إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تصل إلى 10 بالمائة وبالنسبة للجزائر، فان مساهمة قطاع

1 - الديوان الوطني للسياحة، إستراتيجية التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر والتي اعتمدها وزارة السياحة إلى أفق 2013، (ع 26)، 2004 ص ص 21-22.

2 - نبيل الروبي: اقتصاديات السياحة مجموعة الدراسات السياحية، مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1985، ص 93.

السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لها تفسيره حجم الإيرادات التي تم تسجيلها على مستوى هذا القطاع مقاسة بالنسب المئوية التي تعد جد ضعيفة .

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للسياحة في الجزائر .

للسياحة آثارا على الجوانب الاقتصادية للبلدان السياحية ، كما لها آثارها على الجوانب الاجتماعية والثقافية لهذه البلدان ، وهي لا تقل أهمية عن سابقتها بالنسبة للمجتمعات السياحية المضيفة .

كما نجد أن البعد الاجتماعي والثقافي للسياحة احد مكونات المنتج السياحي في البلدان السياحية و أيضا كعنصر أساسي في عملية التنمية السياحية، وما يترتب عنها من آثار قد تكون إيجابية أو سلبية على المجتمعات المضيفة ، وذلك بفعل احتكاك السائحين بمواطني البلدان السياحية، والذي تنشأ عنه علاقات بين مختلف الأجناس والقوميات والسلوكيات .

ونظرا لعوائق قياس الآثار الاجتماعية التي تفرزها مختلف الأنشطة السياحية على شعوب البلدان السياحية ، ارتأينا التركيز على بعض العناصر الكمية التي تعود على هذه المجتمعات ، سيتم تناول الأداء الاجتماعي للسياحة والآثار المترتبة على ذلك من خلال العناصر التالية :

أولاً: آثار السياحة على المستوى المعيشي للسكان .

ينجم عن النشاط السياحي ، انعكاسات على المواطنين ، سواء أكان ذلك على مستوى معيشتهم أو على مستواهم الثقافي والأخلاقي ، فالسياحة كغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى تسعى إلى رفع مستوى المعيشة للمجتمعات ، وتحسين نمط حياتهم ، وإيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية للمواطنين والوافدين من السياح وتتجم نتيجة الاحتكاك بين السكان المحليين والسياح بمختلف جنسياتهم و دياناتهم صلات وعلاقات تكون لها آثار ايجابية من حيث معرفة ثقافة الآخرين ، غير أنها قد تكون سلبية في أحيان أخرى عندما

تؤدي إلى تدمير الروابط الأسرية في شقيها الاجتماعي والثقافي ، وقد تؤدي إلى ضعف الوازع الوطني في بعض الأحيان .

ونظرا لصعوبة القياس الكمي لهذا النوع من الآثار سيتم التركيز على آثار السياحة على المستوى المعيشي من جانب انعكاسات عائدات السياحة على مجتمعات الدول السياحية، وتحديدًا من خلال معرفة نصيب الفرد من هذه الإيرادات .

إن للسياحة تأثيرًا مباشرًا على المستوى المعيشي لمواطني البلدان السياحية المضيفة إذ يؤدي النشاط السياحي إلى تحسين المستوى المعيشي لبعض فئات المجتمع ، التي يرتبط نشاطها بالسياحة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

ومن حيث المؤشرات السياحية التي سبق تناولها والمتعلقة بالقطاع السياحي في الجزائر والتي أكدت ضعف هذا القطاع نتيجة تهميشه ضمن المخططات التنموية من طرف الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال وقد ترتب على هذا التهميش و اللامبالاة انخفاض نصيب الجزائر من السياحة الدولية ، وبالتالي تدني مستوى الطلب السياحي على مختلف السلع والخدمات المرتبطة بالقطاعات الأخرى (كالنقل ، السكن ، الترفيه ، المواد الغذائية ، العلاج) ، مما أدى بالضرورة إلى انخفاض دخول الأفراد والمؤسسات القائمة على عرض هذه السلع والخدمات .

وكان نصيب الفرد من هذه الإيرادات ضعيفا ولم يتعدى خلال السنوات الأولى من القرن الحالي بعض الدولارات لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة، حيث بلغ الفرد من الإيرادات السياحية في سنة 2000 3.35 دولار أمريكي، ولم يتجاوز 8.5 من الدولارات الأمريكية في نهاية سنة 2008⁽¹⁾ وقد انعكس هذا الوضع سلبًا على مستوى دخول الأفراد، ومن ثم على تدهور مستوى معيشتهم.

¹ - صليحة عشي: الأداء والآثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2011، ص 94

ثانياً: التشغيل و السياحة .

نجد أن السياحة تعد واحدة من اكبر القطاعات توليدا للوظائف في مجالات عديدة ومتنوعة، حيث تعتبر السياحة صناعة كثيفة العمالة، كما يعد معدل خلق الوظائف في قطاع السياحة أكثر سرعة من المعدلات السائدة في القطاعات الأخرى بنحو 1.5 مرة، ويؤدي النشاط السياحي دورا هاما في إيجاد فرص التوظيف سواء بشكل مباشر داخل قطاع السياحة ذاته ، أي ما يتصل باستغلال المقاصد السياحية، كالعمالة المخصصة للنقل السياحي ، والإرشاد السياحي ، وحماية السياح ، وحفظ شؤونهم ،أو بشكل غير مباشر ، بالمساهمة في توفير فرص العمل بالقطاعات التي تمد السياحة باحتياجاتها من سلع والخدمات ، كالعاملين في البنى الأساسية ، والزراعة ، وتجارة المواد الغذائية والصحة . (1)

يعمل مكتب العمل الدولي على الدراسات التي تشير أن معدل إيجاد وظائف مباشرة في قطاع الفنادق فقط يتراوح بين 0.5 إلى 1 فرصة عمل لكل غرفة جديدة في فندق، ويرتفع هذا المعدل في الدول ذات الرواتب المنخفضة نسبيا ليصل إلى 1.5 فرصة عمل أو أكثر، وتقدر دراسات أخرى أن إضافة سرير جديد في فندق، يسهم في توظيف سنوي لنحو 2.7 شخص في قطاع البناء والتجهيزات الأساسية، كتجهيزات المطابخ و غيرها من المنقولات المنزلية، بالإضافة إلى خلق مزيد من فرص التوظيف من خلال مضاعف التشغيل ، وأن إضافة غرفة جديدة لفندق ، يساعد على توفير 1.8 وظيفة عمل (2)

ويمكن القول ، بان السياحة تعتبر صناعة خدمات لعمل مكثف ومصدر هام للتوظيف ، إذ تهيئ مجالا واسعا للتشغيل في مختلف المجالات والمستويات العلمية المؤهلة وغير المؤهلة ، وفي هذا المجال أكدت إحدى الدراسات على قدرة التنمية السياحية على امتصاص البطالة وفسح المجال واسعا للتشغيل .

1 - وفاء عبد الباسط: التنمية السياحية المستدامة بين الإستراتيجية والتحديات العالمية المعاصرة، مصر: دار النهضة العربية، 2005، ص95.
2 - جامعة الدول العربية: "التعاون العربي في قطاع السياحة" الفصل الثاني عشر، 2007، ص219 .

وأوضحت الدراسة التي أجريت في الدول أوروبية وأمريكية بما في ذلك منطقة الكاريبي أن الإنفاق في قطاع السياحة يؤدي إلى توفير مناصب عمل تعادل ضعف العمالة المتولدة عن نفس الإنفاق في أي قطاع آخر ،وتشير ذات الدراسة بان بناء غرفة فندقية جديدة تكمن من إيجاد ثلاث عمل مباشرة وغير .

وبالنسبة للتكلفة النسبية لخلق هذه الوظائف في قطاع السياحة مقارنة بقطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى لا تتوفر بيانات تفصيلية عنها سيما في الدول العربية ، وما يتوفر منها على مستوى دول العالم يتباين في تقدير هذه التكلفة النسبية ، وتؤكد دراسات أخرى أن تكلفة توفير وظيفة في قطاع السياحة اقل منها في القطاعات الصناعية التقليدية الأخرى بنحو 20 مرة (1) ، وتبين دراسة "البنك الدولي " أن تكلفة إيجاد منصب عمل في المجال السياحي تتراوح ما بين 20-40 ألف دولار أمريكي ، وتعد تلك التكلفة اقل من مثيلتها في بعض الصناعات الثقيلة ، مثل صناعة الحديد وصلب ، صناعة الكيماويات ولكنها ، أكثر ارتفاعا من توفير منصب عمل في قطاع الصناعات الصغيرة

وهكذا تمثل السياحة أحد القطاعات الاقتصادية التي يعتبر فيها العامل البشري احد عناصره الأساسية لقيام النشاط السياحي ، عكس الصناعة والزراعة التي يمكنها أن تعتمد أكثر على الوسائل التكنولوجية و التقليل من رأس المال البشري ، كما يعتبر تأمين العنصر البشري عن طريق التأهيل والتدريب أحد الركائز التي يقوم عليها قطاع السياحة باعتباره نشاط خدماتي بالدرجة الأولى، ويستدعي توافر يد عاملة مدربة ومؤهلة لأداء خدمات ذات نوعية وجودة تتناسب والمقاييس الدولية المعمول بها في هذا المجال .

ومن هذا المنطلق، يعتبر الاستثمار السياحي في كثير من الدول النامية مخرجا لأزمة البطالة ، وحافزا لتوسيع نطاق التوظيف ، وما يترتب عن ذلك من تحسن في المستوى المعيشي والثقافي لبعض فئات هذه المجتمعات التي أصبحت تتقاضى دخولا جديدة من هذا القطاع ، وحسب تقديرات المجلس العالمي للسفر والسياحة فان صناعة السياحة استوعبت أكثر من 163 مليون شخص في سنة 2000 بشكل مباشر

¹ - جامعة الدول العربية ، المرجع نفسه، ص220.

وغير مباشر على المستوى العالمي ، بمعدل 2.7 بالمائة من إجمالي العمالة ، وتشكل العمالة المباشرة منها حوالي 58.5 مليون منصب، بنسبة 2.7 بالمائة من إجمالي العمالة في الاقتصاد العالمي، وتوظف مع نهاية سنة 2008 أكثر من 241 مليون عامل (241.45 مليون عامل)، أي ما يعادل 8.4 بالمائة من حجم العمالة في الاقتصاد العالمي ، وتشكل 1 إلى 12 من كل فرصة عمل عالمية ، ومنها 81.22 مليون منصب مباشر ، أي مناسبته 2.8 بالمائة من إجمالي العمالة .

ويتوقع أن يرتفع العدد الإجمالي للعاملين في صناعة السياحة على المستوى العالمي إلى 303.02 مليون فرصة عمل بحلول سنة 2020، بنسبة 9.2 % من حجم العاملة في الاقتصاد العالمي ، منها 104.74 مليون وظيفة مباشرة ، أي ما يعدل 3.1 % من العدد الكلي للعاملين على المستوى العالمي

أما فيما يخص الجزائر ، فتعتبر الفنادق والأسرة من المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في عملية التوظيف ، إلا أنها مع ذلك لا يمكن أخذها كمقياس جيد وحيد ، وبالنسبة للجزائر فإن إجمالي عدد العاملين بالقطاع السياحي لم يكن يتجاوز 82 ألف مستخدما في سنة 2000 ليصبح هذا العدد 396 ألف في سنة 2010 .

إن انخفاض مستوى التأهيل في أوساط العاملين بالقطاع السياحي في الجزائر يعود أساسا إلى أن جهاز التكوين غير مكيف مع حاجات هذا القطاع سواء من حيث العدد أو من حيث النوع ، إضافة إلى وجود نقص في مؤسسات ومعاهد التكوين في مجال السياحة والفندقة .

وفي إطار تكوين وتأهيل الموارد البشرية لما لها من دور في تسير المؤسسات السياحية الفندقية وتحسين نوعية الخدمات في القطاع السياحي في الجزائر تضمنت إستراتيجية التنمية المستدامة لتطوير السياحة موضوع التكوين في تخصصات مختلفة ومتفاوتة المستويات ، بدءا من تقني سامي إلى عالي وأخيرا شهادة ليسانس في الفندقة والسياحة ، وذلك من خلال تدعيم الطاقة البيداغوجية للبلد الموجودة والمقدرة بثلاث

معاهد عمومية بإنجاز أربع معاهد جديدة ابتداء من 2006 ، إضافة إلى إدخال شعبة الاقتصاد السياحي على مستوى الجماعات ، كما تقدم الدولة تشجيعات للقطاع الخاص من أجل الاستثمار في هذا المجال، لفتح مدارس خاصة للتكوين السياحي في مختلف التخصصات المهنية . ويظل مستقبل التشغيل السياحي في الجزائر مرهونا بمدى تطور مكانة قطاع السياحة في السياسة الاقتصادية للدولة، وبورز الاستثمار الخاص في هذا المجال ، وما يحمله من فرص عمل في مختلف التخصصات العلمية والمهنية المرتبطة بالسياحة¹ .

¹ - جامعة الدول العربية ، المرجع نفسه، ص220.

خلاصة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل إلى مختلف الإمكانيات التي تمتلكها الجزائر من مقومات طبيعية ومقومات تاريخية وحضارية التي مر بها قطاع السياحة وذلك من اجل معرفة موقع هذا القطاع، بالإضافة إلى مختلف الآثار الاقتصادية والاجتماعية، لهذا القطاع في الجزائر.

من خلال الدراسة السابقة ، كان لتهميش القطاع السياحي ضمن استراتيجيات التنمية أثره البين في ضآلة قيمة عائدات هذا القطاع ، و بالتالي في تدني مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، إضافة إلى تسجيل ميزانها السياحي لعجز دائم ومن ثم تأثيره السلبي على نتيجة ميزان المدفوعات للدولة الجزائرية .

كما يظهر تأثير هذا القطاع في الجزائر سلبيا على الجانب الاجتماعي ، من خلال عدم قدرته على توفير مناصب الشغل للأفراد المجتمع القادرين على العمل ، بسبب ضعف إمكانياته ، مما لم يسهم في تحسين المستوى المعيشي لعدد من فئات المجتمع التي مازالت تنتظر حظها في التشغيل في هذا القطاع أو غيره.

الفصل الثالث

دور السياحة في الدفع بعجلة الاقتصاد الجزائري في

ظل انهيار أسعار النفط 2014-2017

تمهيد

تعتبر الثروة النفطية هي المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية ، فبدونها ما كان للثروة الصناعية أن تففز تلك القفزات النوعية التي قفزتها ، فهي تساهم اليوم إسهاما كبيرا، وتحقق دفعا قويا للجهود التي تبذلها المجموعة الدولية من أجل تحقيق التنمية المستدامة ونظرا لأهمية هذا القطاع أو الثروة فإنها تسمى عند الخبراء ب(الثروة النقدية الناضبة)، ويسمونها الاقتصاديون أيضا، برأس المال التشغيلي المتحرك، وهي تستخدم لبناء الثروات الدائمة .

وفي هذا الفصل سيتم تناول دور السياحة في الدفع بعجلة الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط 2014-2017 من خلال :

المبحث الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني .

المبحث الثاني: حول معوقات السياحة الجزائرية وبرنامج ترقية القطاع.

المبحث الثالث: يركز حول مخطط التهيئة السياحية لأفاق 2025 .

المبحث الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني

يعتبر قطاع المحروقات من أهم القطاعات التي تركز عليها الدولة الجزائرية في تنمية اقتصادها، وذلك راجع للعائدات الضخمة التي تستخدمها في تطوير القطاعات الأخرى، ولكون هذه الثروة نافذة ولا تعرف استقرار في أسعارها .

المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري .

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها، إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة أساسية واحدة وهي المحروقات وبنسبة تفوق 95 % في المتوسط كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60% من إيرادات الميزانية العامة للدولة وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثير بالتغيرات الحاصلة في السوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط لكونه الأكثر تقلبا من بيع السلع الرئيسية .

وفي هذا السياق فقد انهارت وبصورة مفاجئة أسعار النفط في منتصف عام 2014 حيث أنه بعد الطفرة التي عرفتتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمن، انخفاض سعر البرميل من 110 دولار في جوان 2014 ليصل إلى أقل من 50 دولار بحلول منتصف أكتوبر 2015 ، وبلغت النسب المئوية لأسعار النفط هبوطا بمعدل 60% ، ومن هنا نتساءل ما الذي يفسر هذا الانخفاض وهل يستمر طويلا .⁽¹⁾

¹ عبد الحميد، مرغيث، مقال بعنوان ، "تداعيات انخفاض أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري " كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة جيجل ، الجزائر ، ص 1 .

أولاً : اسباب انخفاض أسعار النفط .

هناك مجموعة من العوامل التي فرضت ضغوطا خانقة لأسعار النفط أهمها :

1. ظهور إنتاج النفط الصخري: الذي أتاحتها تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي ، وقد أضاف هذا

المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام ، مما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي .

2. التغيير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك : تعد منظمة البلدان المصدرة للنفط

أكبر الأطراف الفاعلة في السوق النفط الخام العالمية ، وقد شهدت الفترة الأخيرة تغييرا في السلوك

الاستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار ، فقد

فاجأت المنظمة في اجتماعها الأخيرة -الجميع باتخاذها قرار بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض

العالمي وهو ما أدى إلى انخفاض جديد في الأسعار ، وهذا القرار جاء على العكس تماما مما قامت به

المنظمة خلال فترة الأزمة المالية العالمية (2008-2009) عقب انهيار أسعار النفط ، حيث خفضت

من الإنتاج مما ساعد على انتعاشها مجددا .

3. الزيادة في الصادرات الإيرانية وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة من الغرب بعد التوصل إلى

الاتفاق النووي بينهما حيث تستعد إيران لتصدير 1.26 مليون برميل يوميا بداية من 2016 وهو ما يعني

زيادة في تخمة المعروض العالمي .

4. تراجع الطلب العالمي و خاصة من الأسواق الصاعدة، كالصين التي تستهلك لوحدها ثلثي الارتفاع

الحاصل في الاستهلاك العالمي من البترول، فقد شهدت الصين في الآونة الأخير صعوبات اقتصادية⁽¹⁾

¹ - نفس المرجع ، ص 02 .

الفصل الثالث دور السياحة في الدفع بعجلة الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط 2017/2014

تمثلت في انهيار كبيرا في صدرتها واستثماراتها التي تمثل ثلثي (3/2) ناتجها المحلي الإجمالي ، وهذا راجع أساسا إلى تراجع قدراتها التنافسية في الأسواق الدولية بسبب الارتفاع الكبير في معدلات الأجور المحلية فيها في السنوات الأخيرة .

5. الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة، وخاصة في ظل الاستعانة ببدائل أخرى .

ثانيا : أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري .-

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعيا 100% ، فهو يعتمد على الربيع البترولي الذي يساهم بأكثر من 97 % من إيرادات الدولة الجزائرية ، فمنذ تأميم المحروقات سنة 1971 أصبحت الثروة النفطية هي المتحكم الرئيسي في الاقتصاد الجزائري ، فكانت هي الممول الرئيسي لكل القطاعات وكانت المصدر الوحيد لجميع المخططات التي قامت بها الجزائر .⁽¹⁾

حتى الآن لم تؤثر أسعار النفط المنخفضة على النمو في الجزائر إلا بصورة محدودة، وهذا نظرا لوجود هوامش احتياطية وقائية في ماليتها العامة، أو ما يعرف بصندوق ضبط الإيرادات الذي أنشأته عام 2000 مع انطلاق فترة أسعار النفط وقد بدأت الآن تستخدم هذه الاحتياطات لدعم النشاط الاقتصادي ونتيح عن ذلك تأثيرات غير مرغوبة على الاقتصاد الوطني أهمها :

1. انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط : فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا ، حيث لم تسجل هذه السنة 2015 سوى 14.91مليار دولار مقابل 27.35 مليار دولار في 2014 أي بانخفاض قدره 45.47 بالمائة .

¹ -موري، سمية "اثر أسعار الصرف على العائدات النفطية : دراسة حالة الجزائر "مذكرة ماجستير ، في التسيير الدولي للمؤسسات ، جامعة أبو بكر الصديق ، تلمسان ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية عامة ، 2010 ، ص115 .

الفصل الثالث دور السياحة في الدفع بعجلة الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط 2017/2014

2. خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة : حيث تضاعف عجز المالية العامة تقريبا ليصل إلى 16% من إجمالي الناتج المحلي في 2015 ، ومن المتوقع اتساع هذا العجز في عام 2016 حيث أن تعادل موازنة 2016 يتطلب سعر بترول عند مستوى 110 دولار .
 3. لمواجهة الانخفاض في المداخيل النفطية والوفاء بالنفقات العامة لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات ، الذي انخفضت موارده بشكل حاد ، حيث تراجع 1.714.6 مليار دج في الفترة الممتدة بين نهاية يونيو 2014 ونهاية يونيو 2015 أي انخفاض ب 33.3 بالمائة على مدى 12 شهرا .
 4. عجز في الحسابات الخارجية : حدث اتساع حاد في عجز الحساب الجاري بلغ 7.78 مليار دولار في النصف الأول من 2015 ، وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات ، وتبعاً لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71 بالمائة عوض 111 بالمائة في النصف الأول لعام 2014 .
 5. انخفضت احتياطات الصرف بمقدار 35 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143 مليار دولار ، مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار 2013.
- وفي حال استمرار انخفاض أسعار النفط في السنوات القادمة ، فإنه لامحال ستؤدي التدابير الرامية مستقبلا لتحقيق وفورات في الميزانية العامة إلى إبطاء وتيرة النمو وضعف خلق فرص العمل في القطاع العام .
- وفي هذا السياق لابد من الخروج من نظم الربيع التقليدي والتوجه نحو التنويع الاقتصادي وزيادة الإنتاجية ، فزيادة معدلات الإنتاجية التي هي مفتاح القضاء على كل المشاكل الاقتصادية على حد تعبير الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد "دوارد براسكوت" الذي يقول الأمر المهم اليوم هو على أي نحو يسير إنتاج الفرد وكيف لنا أن ندفع بالإنتاجية .. هي الحل لكل المشاكل ... هي التي تساعد في رفع الدخل، وهي التي تخلق الفرق بين الدول ومستوى معيشية الأفراد فيها " .

ثالثا: استجابة السلطات الجزائرية لصدمة انهيار أسعار النفط .

بموجب هذا الظرف الاقتصادي الصعب اتخذت السلطات الجزائرية ، مجموعة من الإجراءات

بغرض ضبط أوضاع المالية العامة وتحييد أثر الصدمة على النمو الاقتصادي شملت ما يلي :

1. كخط دفاع أول، استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط

الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو .

2. سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف ، كإجراء لرفع حصيلته مداخل النفط المقومة بالدولار الأمريكي

عند تحويلها إلى الدينار الجزائري ، فعلى سبيل المثال قام بنك الجزائر بالسماح للدينار بالانخفاض ب25

بالمائة مقابل الدولار الأمريكي وب67 بالمائة مقابل اليورو خلال عام 2015 ، والغرض من وراء ذلك

الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطيات الدولية .

3. اتخذت تدابير حاسمة في موازنة عام 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في

ترشيد الإنفاق وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرة ، حيث انخفضت نفقات ميزانية

2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8 % كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3% وانخفضت

ميزانية التجهيز بنسبة 16% ، وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر

تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات

منها السيارات و الأسمنت ، وخفض التوظيف في القطاع العام ، وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد

سن 60 سنة كاملة ، وفي جانب الإيرادات العامة للجزائر أقرت موازنة 2016 و2017 رفع بعض الرسوم

شملت أساسا الرسوم على القيمة المضافة، على استهلاك الكهرباء والمازوت وزيادة ، وفرض حقوق جمركية ب15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة¹.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر .

توجه الجزائر في إنتاج النفط عدة تحديات مختلفة من أهمها :

التحدي الأول:

مادة النفط مادة ناضبة ، وبالتالي لابد من الاستثمار في الطاقة النووية وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح .

التحدي الثاني:

لا يزال سعر الغاز الطبيعي حتى الآن أقل ثمنا من مصادر الطاقة الأخرى المثالية والبديلة من حيث القيم الحرارية ، وتلعب الغازات الطبيعية والمصاحبة دورا كبيرا كمادة أولية في عدة قطاعات إنتاجية مثلا قطاع الأسمدة وقطاع الصناعات النسيجية وشركات الحديد والصلب والصناعات البتر وكيمياوية ، بالإضافة إلى أهمية الغازات الطبيعية والمصاحبة كالوقود لإحلال المنتجات البترولية المازوت مثلا البوتان ، محطات توليد الكهرباء الحرارية والغازية ، وبالتالي يجب على الجزائر الاهتمام بسوق الغاز لأنها سوق واعدة وتحمل شركة سونا طراك البترولية المرتبة الرابعة حوالي 65 بليون قدم مكعب ، في إنتاج الغاز عالميا وتطمح إلى توسيع شركتها التابعة لها لاستخراج الغاز في اسبانيا والتمكن من ولوج السوق الصينية .⁽²⁾ .

¹ نبيل بوفليح ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 (العدد الثاني ديسمبر 2012) ، جامعة الشلف ، الجزائر ، ص2.

² فليري مارسيل ، عمالة النفط : شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط ، تز: حسان البستاني ، بيروت : الدار العربية للعلوم ، 2007 ، ص 242 .

التحدي الثالث :

ضريبة الكربون : هي ضريبة تعتمزم دول الاتحاد الأوربي فرضها على استهلاك الوقود العضوي (بترول /غاز) بغرض الحد من استهلاك هذا الوقود .

كذلك استخدام حصيلة هذه الضريبة في معالجة أثار تلوث البيئة بالغاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استخدام هذه الوقود ، مما يؤدي إلى ارتفاع ثمن هذا الغاز ، وبالتالي انكماش الكمية المطلوبة من السلعة بالتالي إيجاد بدائل لها وهو نفس الأمر للبتترول .

التحدي الرابع:

لقد أصبحت عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات، مسألة لافئة لأنها تسير بخطى متسارعة لا مثيل لها من قبل، وأضحت في الوقت ذاته إحدى الاستراتيجيات المهمة التي تطبقها الشركات من أجل الحصول على أكبر حصيلة في السوق، وفيما يتعلق بالصناعة النفطية فإن أكبر عملية دمج تمت باندماج شركة " اكسون " مع شركة " موبيل" لتصبح أكبر شركة نفطية في العالم برأسمال قدره 247 مليار دولار وبقدرات اقتصادية هائلة ، إن عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات في قطاع النفط سيؤثر دون شك في الموقف التنافسي ، للشركات الأجنبية بالنسبة للدولة الجزائرية التي سعت إلى تكوين قاعدة للصناعة النفطية فيها ، لأن هذه الشركات لا تستطيع منافسة الشركات العالمية التي تمت بفضل عمليات الاندماج الواسعة .

كذلك للنهوض بالاقتصاد الريعي الجزائري والتحول به نحو الاقتصاد المنتج لابد من :

◀ الاهتمام بالقطاع التعليمي لأنه يمثل حجر الأساس في أي نهضة مجتمعية ومن خلاله يتم إطلاق

الكوادر الكفيلة بأجراء أي تغييرات سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية .

- ◀ تأهيل المؤسسات الاقتصادية وفقا لحاجة السوق من حيث الكوادر والمعدات.
- ◀ السعي إلى تنشيط حركة التجارة سواء كانت داخلية أم خارجية.¹
- ◀ توفير بيئة استثمارية جيدة يتم من خلالها جذب المستثمرين والشركات المختصة عن طريق وضع قوانين محددة وملائمة للطرفين.
- ◀ تنشيط القطاع الزراعي والسياحي:
- ◀ السياحة صناعة الحاضر والمستقبل حيث أنها ليست بالمنتجات التي ترتبط مدة صلاحيتها بالزمن ، ولقد شهد قطاع السياحة انتعاشا واضحا في بداية القرن 21 ، حيث سجل تزايد في حجم المداخيل بالعملة الصعبة وبالتالي زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي .
- ◀ الزراعة هي الأخرى من أهم البدائل للسلعة النفطية، خاصة وان الجزائر تزخر بإمكانيات طبيعية هائلة كالأراضي، والمناخ الملائم.

¹ المرجع نفسه ، ص 243 .

المبحث الثاني: معوقات السياحة الجزائرية وبرنامج ترقية القطاع :

سنتناول في هذا المبحث إلى برنامج ترقية السياحة في الجزائر إضافة إلى أهم معوقات قطاع السياحة في الجزائر مما أدى إلى تأخره بسبب جملة من المشاكل .

المطلب الأول: معوقات السياحة الجزائرية:

لقد تم إحصاء مجموعة من المعوقات والنقائص في الجزائر من خلال الزيارات للمواقع والمسح الذي قامت به مصالح وزارة السياحة وهذي النقائص تم حصرها في الآتي:

(1) غياب نظرة لمنتجات السياحة الجزائرية :

- ✓ مواقع بلا صيانة وغير مثمنا بصورة كافية
- ✓ غياب مواد مثيرة للجاذبية وقادرة على التمييز
- ✓ غياب التشاور والتنسيق حول الأمور الأساسية المتعلقة بالنشاط بين الفاعلين وفي ميدان السياحة

(2) ضعف نوعية المنتج السياحي :

1. ضعف نوعية الخدمات السياحية

- ✓ تدني النظافة والصيانة في الفضاء العمومي
- ✓ خدمات مرتفعة السعر وذات نوعية اقل مقارنة بالدول الجوار
- ✓ غياب خدمات جذابة
- ✓ غياب الأعمال لإبراز المنتجات المحلية

2. إيواء و فندقه جد ضعيفة وذات نوعية رديئة

- ✓ عجز في طاقات الاستقبال
- ✓ هياكل استقبال متآكلة و بأسعار مرتفعة نسبيا بالنسبة للسكان المحليين أو مقارنة بمستوى جودتها

✓ 10% فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية

3. ضعف نوعية النقل :

✓ عدم القدرة على توفير خدمات نقل لكمية كبيرة متكيفة مع الطلب ،مع تسعير مبالغ فيه

مقارنة مع شركات النقل الجوي للدول الجوار

✓ سوء الربط الجوي باتجاه الجنوب (نحو المقاصد السياحية الهقار، حظيرة الطاسيلي)

(3) ضعف أداء وكالات الأسفار ونقص في تكوين وتأهيل المستخدمين

(1) ضعف أداء وكالات الأسفار

✓ غياب التحكم في التقنيات الجديدة للسوق السياحية الدولية

✓ عدم التكيف مع الطرق العصرية للتسيير الالكتروني من حجز وخدمات

✓ عدم وجود تنظيم لوكالات السفر وعدم وجود ميثاق يحكم المهنة

✓ أنشطة موجهة نحو السياحة الموفدة إلى الخارج (80% عمرة وأسفار نحو الخارج

10% استقبال لوكالات الجنوب 10% حجز التذاكر)

(2) نقص في تكوين وتأهيل المستخدمين :

✓ نقص في تأهيل ومهنة المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية

✓ نوعية تكوين غير ملائمة للمتطلبات العرض السياحي

(4) تغلغل ضعف التكنولوجيا الإعلام والاتصال في السياحة

✓ عدم كفاية مواقع الانترنت مع التركيز على ترقية الصحراء والاكتشاف الثقافي (السياحة

الصحراوية الثقافية)

✓ صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في القطاع السياحة

(5) خدمات مالية، تسيير وتنظيم غير متكيف مع القطاع

1. بنوك وخدمات مالية غير متكيفة مع القطاع

✓ عدم ملائمة وضعف وسائل الدفع على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلية للسواح

✓ قوانين لا تسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال أو ايفاد السياح الى الخارج⁽¹⁾

2. تسيير وتنظيم غير مكثف مع السياحة العصرية

✓ المبالغة في إجراءات استخراج التأشيرات

✓ غياب أدوات التقييم ومتابعة تطوير السياحة على الصعيد الوطني والدولي

(6) غياب الأمن وعجز في الترقية والتسويق

1. غياب الأمن

✓ مشاكل متكررة ومتفرقة (غياب الأمن الصحي، والغذائي، واضطرابات، اختطاف السياح)

2. عجز في التنمية والتسويق

✓ ضعف تسويق الوجهة الجزائرية

✓ ضعف في التعاون بين مختلف القطاعات والشركات في قطاع السياحة

✓ وسائل ترقية متآكلة وغير مؤهلة لا تتماشى مع تقنيات الاتصال الحديث

✓ غياب أنشطة إعلامية كالمشاركة في الصالونات والمعارض في الخارج

¹ - وزارة السياحة والبيئة وتهيئة الإقليم: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، فحص وتشخيص السياحة الجزائري، (كتاب1)، 2008، ص53.

المطلب الثاني: برنامج ترقية القطاع السياحي في الجزائر :

يهدف برنامج تنمية قطاع السياحة في الجزائر الي تحقيق (05) أهداف وهي:

- جعل السياحة احد محركات النمو الاقتصادي
- الدفع بواسطة الآثار العكسي على القطاعات الأخرى
- التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة أي تحقيق تنمية سياحية مستدامة
- تثمين التراث التاريخي والشعائري
- تحسين صورة الجزائر السياحية بما يضمن استقطاب اكبر عدد من السواح

أولاً: رفع قدرات الاستقبال :

إن عملية رفع قدرات الاستقبال، والتي تعد قاعدة أساسية لتوسيع وتطوير القطاع تحل عن طريق

الاستثمار السياحي والذي من خلاله يمكن توفير مختلف مراكز استقبال

1. الإستثمار:

لقد تكيف التشريع الجزائري الخاص بالاستثمار مع متطلبات اقتصاد السوق وكذلك ظروف الاقتصاد

الوطني ف جاء القانون التشريعي رقم (93-12) المؤرخ في (05-10-1993) والذي يعتبر تحول هام في

ميدان ترقية ودعم الاستثمار العام والخاص الوطني والأجنبي حيث إن هذا القانون يقدم العديد من المزايا

والضمانات للمستخدمين بما فيهما الاستثمار السياحي ويستفيد من أحكام هذا القانون الاستثمارات بأنواعها

الثلاثة .

2. ضمانات الاستثمار في الجزائر :

تدعيها لسياسة تشجيع الاستثمار، فان الدولة الجزائرية قد عمدت إلى إعطاء كل الضمانات الضرورية للمستثمرين الخواص والعموميين، الوطنيين والأجانب، ويضمن هذا القانون حرية الاستثمار لكل شخص طبيعي أو معنوي، خاص أو عمومي، قاطن بالجزائر أو خارجها

✓ تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والفوائد المترتبة عنها إلى الخارج⁽¹⁾ .

✓ يمنح إمكانية اللجوء إلى محاكم الدولية في حالة النزاعات مع المستثمرين الأجانب

ومن اجل السهر ومتابعة هذه الاستثمارات، أنشأت الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمار في سنة 1994 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17-10-1994 وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالاستقلالية المالية وتابعة للمصالح الحكومة⁽²⁾

3. أسباب الاستثمار في ميدان السياحة في الجزائر :

يعتبر الاستثمار في ميدان السياحة فرصة كبيرة للربح الذي يسعى إليه كل مستثمر، ويرجع ذلك لعدة أسباب يأتي على رأسها كونها كون الجزائر تزخر بثروات سياحية هامة، وإذا ما استغلّت بالطريقة المناسبة فإنها ستصبح قطبا سياحيا عالميا، بالاضافة إلى جملة من الأسباب نوجزها فيما يلي :

✓ تعدد وتنوع مناطق الجزائر ومناظرها والتي تختلف مم يؤدي إلى اختلاف منتجاتها السياحية

✓ المناخ الجيد والدفء على طول أيام السنة مما يجعلها بلدا سياحيا على طول السنة

✓ الطلب السياحي الداخلي مهم نوعا ما، وبالتالي لا بد من تلبية رغبات وطلبات المواطنين

✓ اعتبار قطاع السياحة من طرف الدولة كقطاع له أولوية مما سيتضمن مزايا وضمانات هامة

1 - الوكالة الوطنية لتنمية السياحة الاستثمار والشراكة في السياحة AMD - 1999، ص 6.
2 - د. شبوطي حكيم: الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، ع (5- جويلية -1997)، ص 97

تدعيم النوعية وتحسين المحيط :

ويدخل في هذا الإطار تدعيم نوعية الخدمة المقدمة للسائح وتحسين المحيط السياحي مثل (المدن والمناطق السياحية) وكذلك تكوين الموارد البشرية التي تعتبر هامة أيضا في تقديم نوعية جيدة للمنتج السياحي

1. تدعيم نوعية الخدمة:

إن ترقية وتدعيم النوعية تعتبر من الأولويات لتنسيق القطاع السياحي ودفعه وضمان انطلاقة صحيحة له ،ومن اجل تدعيم النوعية فإن برنامج وزارة السياحة يتمحور حول النقاط التالية :

- متابعة عمليات التقييس ومراقبة النشاطات والمهن السياحية الخاصة
- تكيف القانون المتعلق بوكالات السياحة والإسفار مع المعطيات الاقتصادية الجديدة ،وذلك بإعطاء هذي الوكالات صلاحيات اكبر لان وكالات الأسفار في بلادنا يكاد يقصر دورها على تنظيم الرحلات خارج البلاد ،بينما من المفروض إن يكون دورها عكسيا وذلك بتنظيم أسفار الأجانب نحو بلادنا وكذلك تدعيمها بكل الوسائل الضرورية
- ضبط معايير استغلال الحمامات المعدنية

2. تحسين محيط السياحة

لا يمكن إغفال الدور الذي يلعبه المحيط في النشاط السياحي ،حيث انه يتوجب تحسين هذا المحيط وذلك بتضافر الجهود بين مختلف الهيئات والقطاعات (الصحية البيئية) ويتحقق هذا الهدف كمايلي :

- الحماية الصحية للمناطق السياحية وذلك بمحاربة كل الأمراض المعدية التي يمكن تنشر فيها وذلك بضمان التطعيمات اللازمة بالإضافة إلى إنشاء المستشفيات والمراكز الطبية المتخصصة والمتكورة

- توفير امن وسلامة والأشخاص والممتلكات داخل وخارج المؤسسات الفندقية والسياحية وذلك عن طريق حماية ومساعدة للسواح المسافرين والتجهيزات السياحية

3. التسهيلات الخاصة بتنقل السواح:

ويتعلق الأمر هنا وبوضع نظام لهذه التسهيلات المتمثلة في تسهيل عملية منح التأثيرات للسواح وأمتعتهم، بالإضافة إلى السماح للوكلاء الأسفار والسياحة المعتمدين بالدخول إلى المطارات لاستقبال أفواجهم السياحية، بالإضافة إلى ضرورة تكييف النقل الجوي مع متطلبات الطلب السياحي ويتحقق ذلك بفتح خطوط مباشرة ودورية تربط المواقع السياحية الجزائرية بأهم الأسواق الموفدة للسياح ووضع سياسة جزئية في ميدان تنظيم الرحلات الجوية الجماعية الخاصة وذلك من اجل اكتساب الأسواق والمحافظة عليها

4. تكوين الموارد البشرية وتكيفها مع متطلبات السياحة العصرية:

ويتم ذلك عن طريق تكوين موارد بشرية، حيث يعتبر تكوين العاملين والاستثمار في العنصر البشري عنصر هاما من عناصر ترقية النشاط السياحي، حيث انه يتوجب التركيز على الناحية الكمية والنوعية في عملية التكوين، وذلك من مواكبة المقتضيات الجديدة لاقتصاد السوق، وكذلك رفع من نوعية الخدمة السياحية المقدمة وتحسين نمط التسيير وكذلك من مجابهة المنافسة المفروضة على المنتجات سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي، وقد أعطى النظام التكويني المتبع في السبعينيات نتائجه في تلك الفترة، حيث إن الهدف المسطر آنذاك كان يدور حول ضمان التكوين الأولي في مختلف المستويات والتكوين المتواصل من اجل تحسين معلومات العمال وإعادة تأهيل المستخدمين بالقطاع وتم من خلال تلك الفترة إمداد السوق بـ:

- 6200 عنصر يواجه قطاع التكوين السياحي حاليا عدة صعوبات تتعلق بالجوانب التالية:

- الصعوبات المادية

▪ الصعوبات ذات الطابع البشري

ثالثا: تحديات تصحيح وترقية صورة الجزائر السياحية :

إن عملية تصحيح وترقية صورة الجزائر السياحية تعتبر وظيفة إستراتيجية وهامة من خلالها يتم تطوير القطاع وذلك بسبب إقناع المستهلكين بالمنتجات السياحية الجزائرية وعند هذه الاستراتيجيات ،تلتقي كل الجهود المبذولة على كل المستويات في الإنتاج السياحي وبالتالي لابد من أداة ترقية ملائمة وتكوين في مستوى هذا التحدي

1. أداة الترقية ووسائلها:

يعتبر الديوان الوطني للسياحة أداة الترقية الحالية في الجزائر ،وبالتالي يقع على عاتقه مهمة تحسين صورة الجزائر السياحية على المستوى الخارجي والداخلي لان الإمكانيات المادية والمالية لا تكون ضمانا لوحدها لنجاح عملية الترقية بل لابد من وظيفة الترقية التي تكون متماشية مع الأوضاع والظروف الحالية وتكون في المستوى وأفاق التنمية السياحة الوطنية وقد حدد الديوان الوطني لمهمته عدة محاور أساسية يقتحم من خلالها الميدان وهي :

- تحسين وتنمية العلاقات العامة على المستوى الوطني والدولي مع مختلف إنتاج وتوزيع المعلومات السياحية باتجاه الجمهور الواسع سواء على المستوى الداخلي والخارجي
- المساهمة في أعمال وعمليات ترقية صورة الجزائر في إطار مابين القطاعات على الصعيد المؤسسي
- تنظيم حملات إعلامية حول مواضيع ذات طابع خاص مثل المهرجانات ،الأعياد الشعبية ،الجهوية
- المساهمة في عملية ترقية الاستثمارات السياحية والصناعات التقليدية وبالتعاون مع الهياكل المركزية والهيئات المتخصصة .

2. إستراتيجية الديوان الوطني للسياحة:

تتمثل مهمة الديوان على المدى القصير في عملية تحسين وتنمية علاقة الجزائر في ميدان السياحة مع أهم ممثلي السياحة، إضافة إلى ضمان تعاون المتعاملين من جهة ومن جهة ثانية محاولة توفير الإمكانيات والمحيط اللازم للعاملين في القطاع لتمكينهم من إعداد ووضع عروضهم في الوقت المناسب في الأسواق المختارة وكذلك في إطار ترقية صورة الجزائر السياحية، والتي تعتبر أساسية لضمان الطلب الداخلي والخارجي، ومن أجل الحصول على حصص في السوق الدولية، يهدف الديوان إلى الوصول تشخيص المؤسسات الأكثر تعبيرا عن الجزائر السياحية بمعنى آخر معرفة المؤسسات التي تعطي أحسن صورة عن الجزائر للأجانب من خلال من خلال منتجاتها المميزة، أما على المدى المتوسط فإن إستراتيجية الديوان تتمثل في أعمال ترقية وعلاقات عامة ذات وجهة محددة وهي الأسواق والبلدان الموردة للسواح، وذلك انطلاقا من مواضيع منتجات سياحية محددة بصورة واضحة ويتحقق هذا الهدف بإعطاء السياحة الوطنية طابعا خاصا ومميزا يختلف عن المنتجات السياحية الأخرى لبقية البلدان وبالتالي لا بد من إنتاج منتجات ذات طابع أصيل ومتميز وخاص ومتنوع ويرتبط بالأصالة الجزائرية لأن رغبة الاكتشاف والمعرفة والاطلاع لدى السواح تكون محفزا كبيرا على السفر، أما إذا كانت هذه المنتجات لا تتميز عن منتجات الدول الأخرى فإن السائح سيكتفي بأحد البلدان التي تشبه منتجاته منتجات وطننا، وعليه فإن خطة الديوان تتمثل ترقية المناطق السياحية لفائدة المواطن الجزائري لدفعه إلى اكتشاف بلده بالدرجة الأولى، وذلك من خلال بعض التظاهرات المحلية التي سعى الديوان لإعادة بعثها وترقيتها، كما يقوم الديوان بحملة تعتمد على دراسة الأسواق الخارجية بتنظيم عمليات ترقية من خلال المشاركة في المعارض الدولية .

المبحث الثالث: مخطط التهيئة السياحية لأفاق 2025 .

يمثل المخطط الوطني للتهيئة السياحية 2025 الإطار المرجعي و الاستراتيجي الذي تتشكل من خلاله سياسة وإرادة الدولة الجزائرية لتطوير القطاع السياحي والنهوض به من اجل الوصول إلى مصاف الدول السياحية المجاورة وحتى الكبرى وهذا على المدى القريب 2008 ، المدى المتوسط 2015 ، والمدى البعيد 2025 .

وتم رسم هذا المخطط من عدة أبحاث ومشاركات وتحقيقات ودراسات ومشاورات مع متعاملين وطنيين محليين وعموميين وخواص ، وتعلن الدولة الجزائرية من خلال نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في إطار التنمية المستدامة من اجل النهوض بالقطاع السياحي وجعل الجزائر بلدا مستقبلا للسياح .

ويعتبر هذا المخطط جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لأفاق 2025 الذي يظهر برنامج عمل الدولة في إطار التنمية المستدامة لضمان التوازن الثلاثي للعدالة الاجتماعية ، الفعالية الاقتصادية والدعم الايكولوجي على مستوى كل مناطق التراب الوطني ل20 سنة القادمة .

والهدف من هذا المخطط تحقيق خمسة غايات تتماثل في :

❖ تنمية وتطوير القطاع السياحي إلى تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة مثل البناء والأشغال العمومية ، قطاع الفلاحة الصناعة التقليدية ، القطاعات الخدمية الأخرى .

❖ كما يرمي إلى التوفيق بين السياحة والبيئة من اجل تحقيق تنمية مستدامة .

❖ وضع السياحة محرك من محركات النمو الاقتصادي وقطاعا مدرا للمداخل كبديل لقطاع المحروقات ، وذلك من خلال تنظيم وتطوير العرض السياحي باتجاه السوق الوطنية والدولية وجعل الجزائر مركز

الفصل الثالث دور السياحة في الدفع بعجلة الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط 2017/2014

جذب سياحي أور ومتوسطي ، بالإضافة إلى فتح مناصب عمل جديدة من خلال هذا القطاع ومساهمته في تحسين التوازنات الاقتصادية الكبرى .

- ❖ التحسين الدائم لصورة الجزائر، حيث يتم تحسين وتطوير هذه الصورة على مستوى المتعاملين الاقتصاديين وكذلك السائح الأجنبي وإعطائه كل الضمانات فيما يخص الجوانب الأمنية وكذا توفير كل متطلبات وحاجات السائح بالإضافة إلى تقديم امتيازات للمستثمرين الوطنيين والأجانب .⁽¹⁾
- ❖ يسعى كذلك إلى تثمين التراث التاريخي والثقافي والشعائري لأنها تغير من مكونات وعناصر المنتج السياحي التي تجذب العديد من السياح وتخلق التميز بين المناطق مما ستوجب ضرورة حماية هذا التراث والمحافظة عليه .

المطلب الأول: المفهوم الجديد للسياحة الجزائرية واختيار الفروع الواجب تطويرها .

يعتمد هذا المخطط الذي يرمي إلى ترقية وتطوير السياحة الجزائرية ، فان التحول الجزائري السياحي يركز بالأساس على مفهوم جديد للسياحة تشكل إدارة الموارد البشرية الركيزة الأساسية له ، كما أن الإستراتيجية التي تم وضعها اعتمد فيها على تشخيص واقع السياحة الجزائرية وتحديد نقاط القوة والضعف كما يلي :

نقص في المواقع المهيكلية التي تجذب تدفق سياحي مرتفع.

- ❖ مراعاة المنافسة الجهوية والمتوسطية .

- ❖ الموافقة بين السياحة الوطنية والسياحة الدولية.(1)

- ❖ المستوى الرديء للنشاط السياحي.

- ❖ ضعف شهرة وجهة الجزائر .

¹- وزارة السياحة والبيئة وتهيئة الإقليم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ،المرجع السابق، ص 03.

أولاً: التموقع الجديد للسياحة الجزائرية وشركاء التنفيذ .

1- التموقع الجديد للسياحة الجزائرية :

نجد أن المفهوم الجديد يرمي إلى :

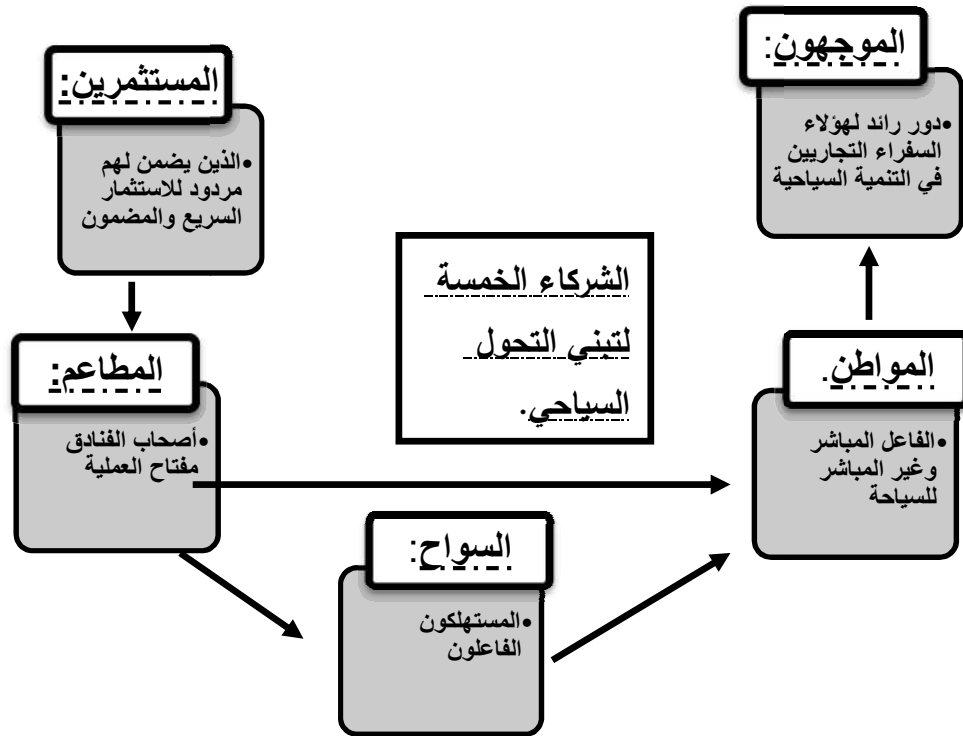
- ❖ الاستفادة من تجارب البلدان المنافسة في حوض المتوسط .
- ❖ التموقع في الفروع الجديدة الواعدة .
- ❖ التوفيق بين الطلب الداخلي والخارجي .

2- التموقع الجديد مقارنة بمؤهلات الجزائر:

يتعين لمؤهلات السياحة في الجزائر عليها تنويع عرضها بما يتوافق مع تنوع الطلب وذلك بتنمية مجالات جديدة من أجل توسيع المنتجات السياحية وتنويعها لتساير الطلب الدولي الجديد مثلما يحدث في حي القصبة بالجزائر العاصمة ، كما أن تنويع العرض السياحي يتم أيضا عبر تثمين موارد الصيد والنشاطات المتعلقة بالرياضيات البحرية ، مما يستلزم تزويد هذه المركبات بالمستلزمات والتجهيزات اللازمة لهذه الرياضة كما يجب أيضا أن تتم عملية إعلام على مستوى الأماكن والمعالم الدينية ذات الطابع المحلي والجهوي وذلك بتنظيم زيارات لهذه الأماكن مع البلدان الحدودية المجاورة بمناسبة أعياد الزاوية العيسوية والتيجانية التي يكثر الطلب عليها، وإعادة الاعتبار للأعياد المحلية والتقليدية كموسم ناغيت والسببية بجانيت وأسبوع تيميمون .

3. الشركاء الخمسة لتبني التحول السياحي.

- ❖ أصحاب الفنادق وأصحاب المطاعم .
 - ❖ المواطن الذي يحتاج إلى تحسسي بأهمية القطاع السياحي وبآثاره الايجابية حتى تكون له مساهمة مباشرة في النهوض بالسياحة .⁽¹⁾
 - ❖ المستثمرون والمطورون الراغبين في الحصول على عائد سريع لاستثماراتهم .
 - ❖ الموجهون من وكالات سفر ، ناقلين ، مرشدين ، صحفيين .
 - ❖ السواح : الواجب إقناعهم بوجهة الجزائرية وخصوصياتها وتميزها عن باقي الوجهات المعروضة
- الشكل رقم(3):المتعاملون والشركاء الخمسة، أهداف إستراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025.



المصدر : المخطط الوطني للتهيئة السياحية 2025 ، كتاب 02 ص 09 .

¹ - نفس المرجع ، ص ص06- 09 .

ثانيا :خطة الأعمال للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية : الأهداف المادية والنقدية 2025

يعتمد أي نوع من أنواع التخطيط تحديد الأهداف المادية وتحديد الميزانية التقديرية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ، وقد حدد المخطط التوجيهي جملة من الأهداف المادية والنقدية وذلك وفق مراحل حيث يتوقع أن يصل عدد السواح لسنة 2025 ، 11 مليون سائح كما يلي :

1-الأهداف المادية للمرحلة الأولى 2008-2015 .

يقدر عدد الأسرة المطلوب توفيرها 75.000 سرير من النوعية الجديدة وقد تم تحديد هذه الأرقام بالاعتماد على الأرقام المحققة من طرف دول الجوار ، وتنقسم إلى 40.000 سرير وفق المقاييس الدولية منها 300.000 من الطراز الرفيع في المدى القصير جدا 10.000 سرير إضافي في المدى المتوسط وهذا على مستوى الأقطاب ذات الأولوية التي يتوقع أن تمثل نصف قدرة الاستقبال ، كما يفترض أن توفر هذه الاستثمارات 400.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر و 91.600 مقعد بيداغوجي.

2-الأهداف النقدية للمرحلة 2008-2015

تم تقدير الأموال الضرورية لتحقيق مختلف الاستثمارات التي تدمج الجزائر في السوق السياحية الدولية سواء كانت استثمارات عمومية أو خاصة ب 2.5 مليار دولار أمريكي ، كما يمكن تقدير الاستثمار الإجمالي العمومي والخاص المادي وغير المادي المتمثل في هياكل القاعدية ، تهيئة المناطق الطبيعية والاتصال ب60.000 دولار أمريكي منها 55.000 دولار أمريكي على استثمارات مادية و55.000 دولار أمريكي على استثمارات غير مادية ، ومن اجل توفير 40.000 سرير التي يعتزم وضعها في الأقطاب السياحية السبعة للامتياز ، يتوقع أن يزيد المبلغ المخصص لهذا الاستثمار عن 2.5 مليار دولار أمريكي.

3- المشاريع ذات الأولوية للمرحلة الأولى 2008 - 2015.

تم وضع العديد من المشاريع ، البعض منها شرع في تجسيده ومشاريع أخرى ما تزال من مراحل الدراسة وهي :

- **الحظائر البيئية والسياحية** : تم تحديد الحظائر التالية من أجل الاستثمار فيها وهي :حديقة دنيا بعنابة حديقة دنيا بقسنطينة ،حديقة دنيا بالجزائر العاصمة ،حديقة دنيا بوهران ،حدائق الواحات .
- **مراكز العلاج والترفيه** : تم تحديد كذلك الحمامات التالية :حمام قرقور ،حمام ملوان الشريعة ، وقد بلغ عدد المشاريع التي تم الانطلاق فيها 80 مشروع في عدة مناطق من الوطن وموزعة حسب الجدول التالي :

جدول رقم (2) :المشاريع التي تم الانطلاق فيها

عدد المشاريع	الأقطاب السياحية بامتياز
23	الشمال الشرقي
32	شمال الوسط
18	الشمال الغربي
04	الجنوب الغربي 'الواحات
02	الجنوب الغربي توات -قورارة
01	لجنوب الكبير الهقار
00	الجنوب الكبير 'الطاسيلي
80	المجموع

المصدر :المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ،الكتاب 02 ص 19

الفصل الثالث دور السياحة في الدفع بعجلة الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط 2017/2014

تعتمد عملية تحويل الجزائر إلى بلد سياحي له مكانة بمستوى الموارد السياحية المتوفرة على عدة عناصر من أهمها صورة الجزائر في الأسواق الدولية ولدى السائح الأجنبي، بالإضافة إلى ترقية وتوفير منتجات ذات نوعية ترقى لمستوى المنافسة العالمية المفروضة عليها مع توفير تجهيزات متميزة على مستوى الأقاليم والأقطاب الجذبة، مع ضرورة تحقيق شراكة بين الدولة والجماعات المحلية، الجمعيات والمهنيين في القطاع العام والخاص ومجمل القطاعات الاقتصادية دون إغفال الوعي لدى أفراد المجتمع بأهمية ودور السياحة وكل هذه العناصر يجب أن تترفق بمخطط عملي للتمويل .

فنادق السلاسل : عدد الأسرة من كل الأنواع يقدر ب 29386 سرير عشرون قرية سياحية ذات امتياز وأرضيات جديدة مدمجة للتوسع السياحي، للتناسب مع الطلب الداخلي والخارجي، وتتواجد هذه القرى في المناطق التالية : مسيدة والحناية بالطارف، سيدي سالم بعناية بالإضافة إلى قرية سياحية بقورصو بيومرداس، زالدة، سيدي فرج، موريتي بالجزائر أما منطقة الغرب فقد تم برمجة القرى التالية موسكاردا تلمسان، وقرية الامتياز بقصر ماسين بتميمون ولاية أدرار .

المطلب الثاني : الحركيات الخمسة لتفعيل السياحة الجزائرية :

تكون هذه الحركيات الطريق أو المسار لإنعاش سريع ومستدام للسياحة يؤدي إلى عودة الجزائر الى السوق السياحية الدولية بقوة وتمثل هذه الحركيات في :

- ❖ ترقية التواصل والتناسق في العمل بين القطاع العام والخاص.
- ❖ تحديد وتنفيذ مخطط عملي للتمويل
- ❖ نشر مخطط النوعية السياحية لتطوير نوعية العرض السياحي الوطني وذلك عن طريق إدراج موضوعات الجودة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال في برامج التكوين والتربية بالموازاة مع تطور العرض.

❖ تقويم وجهة الجزائر لزيادة الاجتذاب والتنافسية.

❖ تطوير الأقطاب والقرى السياحية المميزة .

أولاً: مخطط الجزائر الوجهة (مخطط الترقية والتسويق).

حتى تتمكن الجزائر من الوصول إلى مصاف الدول الرائدة في الميدان السياحي ، يتوجب عليها أن تكون ممثلة من الأسواق الرئيسية الموفدة للسواح وتفعيل واستغلال كل الطاقات في إطار إستراتيجية تسويق فعالة ، وترمي سياسة تنمية وترقية السياحة لأفاق 2025 إلى تصحيح صورة الجزائر السياحية

وإبعاد مظاهر الأمن والفوضى والانغلاق من ذهن السائح الأجنبي وذلك بإظهار الوجه الأخر للجزائر والإشهار بالمغريات السياحية الأساسية مثل المناخ المعتدل وأصاله المواقع المحمية والمنتوج الصحراوي المتفرد والمتميز وسهولة الوصول بسبب القرب من هذه الأسواق والتنوع التراثي والثقافي (1)

1-الأسواق الرئيسية الموفدة للسواح والأنشطة السياحية المختارة :

تم تحديد وفق هذا البرنامج الأسواق الرئيسية الموفدة للسواح باتجاه الوجهة الجزائرية والمتمثلة في أسواق ذات أولوية ، أسواق واعدة وأسواق بعيدة وكذلك حدد هذا المخطط فروع الأنشطة السياحية المختارة والهدف التسويقي لكل فئة من الزبائن وأنواع النشاط السياحي

2-إنشاء " دار الجزائر " إن إنشاء دار الجزائر في مختلف الأسواق الرئيسية الموفدة للسواح وعلى غرار الممثلات السياحية في مختلف الدول من شأنه أن يدفع بالجهود التسويقية نحو الأمام ،حيث أنها تمثل فرصة

¹ - وزارة تهيئة الإقليم، البيئة و السياحة: الحركيات الخمسة و برامج الأعمال ذات الأولوية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، ج2 الجزائر، جانفي 2008، ص 22 .

الفصل الثالث دور السياحة في الدفع بعجلة الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط 2017/2014

لتعريف مختلف الزبائن المحتملين بالمنتجات السياحية الجزائرية وبالتالي الرفع من طلب الخارجي على السوق الجزائرية .

مهام دار الجزائر :تساعد على تشجيع السياحة في الجزائر وذلك عن طريق :

- ✓ مراقبة مستمرة للسوق السياحية لاسيما مراقبة تطورات الاستثمار السياحي من أجل إقامة علاقات مع كبار المستثمرين وكذلك المراقبة المتعلقة بتطورات أذواق السواح وتفصيلاتهم وعاداتهم الاستهلاكية .
- ✓ إنشاء علاقات عامة في الأسواق الموفودة للسواح لاسيما مع الصحافة والموجهين ومنظمي الأسفار .
- ✓ نشر مختلف المعطيات والمعلومات الخاصة بوجهة الجزائر بواسطة الانترنت ، وكذلك عن طريق المتليات السياحية وشركات النقل الجوي والبحري .
- ✓ ضمان ملائمة العرض السياحي الجزائري مع الطلب الدولي .
- ✓ إنشاء علاقات عامة في الأسواق الموفودة للسواح لاسيما مع الصحافة والموجهين ومنظمي الأسفار
- ✓ الاعتماد على المقيمين الجزائريين بالخارج .
- ✓ المشاركة الفعالة لمحترفي السياحة الوطنية في التظاهرات الدولية كالمهرجانات السياحية الدولية والصالونات .
- ✓ ضمان تجديد صورة الجزائر بالخارج.
- ✓ كما نجد كل من المستوى الإقليمي والمحلي ، فيهدف المخطط إلى انجاز جناح في كل قطب امتياز لضمان ترقية كل قطب من الأقطاب السبعة .

ثانيا : استعمال التكنولوجيات الحديثة في الإعلام والاتصال .

ساعد التطور التكنولوجي الحاصل في ميدان الإعلام والاتصال المستهلكين (السواح) على التعرف على المنتجات السياحية المعروضة من طرف البلدان وذلك عن طريق العرض المباشر لها لعدد كبير من مستخدمي الانترنت ،لذلك أصبح التسويق عبر الانترنت من أهم الوسائل التسويقية لكسب حصص سوقية ،بالإضافة إلى الحجز عبر الانترنت وتحضير السفر ، وتبقى النوعية هي المحدد الرئيسي الذي يجعل "الزبون " يختار وجهة دون أخرى (1).

ثالثا : مخطط الشراكة العمومية -الخاصة

1- تعريف مخطط الشركة العمومية -الخاصة : تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضرورة لتحقيق فعالية القطاع السياحي من خلال التعاون والتكامل الفعال من أجل الاستجابة للطلب الجماعي ،وتلعب الدولة والجماعات المحلية دورا أساسيا في تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة وإقامة المنشآت الفوقية والتحتية كالمطارات والطرق التي تخدم قطاع السياحة، كما أنها تسهر على النظام العام والأمن وإدارة المتاحف والصروح التاريخية ومختلف المؤسسات السياحية ، أما القطاع الخاص حسب المخطط فإنه يضمن أساسيات الاستثمار والاستغلال السياحي ، كما يقوم ببيع مختلف الخدمات التي تضعها الدولة تحت التصرف .

2- هدف مخطط الشراكة :يهدف مخطط الشركة إلى:

- ✓ رابط الشبكة السياحية من خلال تحقيق الرابط بين مختلف القطاعات والشراكة العمومية الخاصة بذلك
- ✓ جعل بوابات الدخول إلى التراب الوطني أكثر جاذبية مثل السفارات، القنصليات، المركز الحدودية، الموانئ، المحطات، المطارات.

¹ - المرجع نفسه، ص49.

✓ تعليم السياحة لتشجيع الخدمات النوعية السريعة .

✓ تحسين النوعية بالتكوين المستمر .

✓ صيانة الثروة الطبيعية والبيئية .

✓ تحسين الخدمات القاعدية في المواقع السياحية :النظافة ،وفرة المياه ،شبكة الصرف الصحي

والتطهير ،تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال .

3- مسعى مخطط الشراكة : يهدف هذا المسعى إلى جعل مخطط الشراكة منسجما من أجل مواجهة

المنافسة وذلك من خلال :

✓ إيجاد شراكة بين مختلف الفاعلين والعاملين في الإنتاج والتوزيع مثل منظمي الرحلات ،أصحاب

الفنادق المطاعم ، المنشطين ، المرشدين .

✓ تشجيع إنشاء مجموعات المصالح العمومية كالناقلين، أصحاب الفنادق ، منظمي الرحلات ،من أجل

مواجهة المنافسة الأجنبية .

✓ ربط المطورين ،المستثمرين بالصيرفة والمختصين في المالية لضمان إعداد مشاريع مريحة وقابلة

للاستمرار .

✓ كما يهدف المخطط إلى إنشاء بعض الإدارات على المستوى المحلي على غرار المديرية الوطنية

4- مخطط تمويل السياحة :تعتبر السياحة صناعة ثقيلة ، إلا أن عائدات استثماراتها تعتبر بطيئة مما

يستوجب عملية تمويل مدروسة نظرا لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية ، لذلك قامت الوزارة الوصية بوضع

مخطط تمويلي يهدف بالدرجة الأولى إلى ذ:

1- أهداف مخطط التمويل :يهدف مخطط التمويل إلى تحقيق مجموعة من الغايات تتمثل في :

✓ حماية مرافقة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة .

✓ السهر على تجنب المشاريع السياحية التوقف والاختفاء من دائرة الأعمال

✓ تسهيل وتكثيف التمويل البنكي للنشاطات السياحية، خاصة الاستثمار في إطار بنك الاستثمار

2-محتوى مخطط تمويل السياحة: مرافقة المستثمرين وأصحاب المشاريع لمساعدتهم في اتخاذ القرار وفي تقدير المخاطر وتمويل عتاد الاستغلال.

✓ تخفيف إجراءات منح القروض البنكية ومنح الحسم وتمديد في مدة القرض .

3-احتياجات المؤسسات السياحية والمستثمرين التي يتم دعمها: تتمثل احتياجات المستثمرين العموميين والخواص في خمسة مطالب حسب المخطط التوجيهي وهي :

✓ دراسة جادة وعميقة للمخاطر خاصة الممكنة الحوادث والتي يدفع قيمتها الحقيقية القليل من المتعاملين بين (0.5 و 2 من مجموع مبلغ الاستثمار) .

✓ تمويل مخطط النوعية لأشغال إعادة التأهيل والتوسع واقتناء عتاد الاستغلال المرتفع الأسعار .

✓ ضرورة التكوين وفق المناهج والتقنيات الحديثة.

✓ تمويل والتزويد بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وسائل الاتصال، التسويق والترقية.

✓ ضرورة جذب وتكوين عمال ليصبحوا مؤهلين.

✓ وقد تم اقتراح ثلاثة طرق للاستجابة لطالبات المؤسسات وهي: -نظام مرافقة مالي.

✓ مساعدات للتكوين والاحتراف.

✓ تشجيع شامل للنوعية.⁽¹⁾

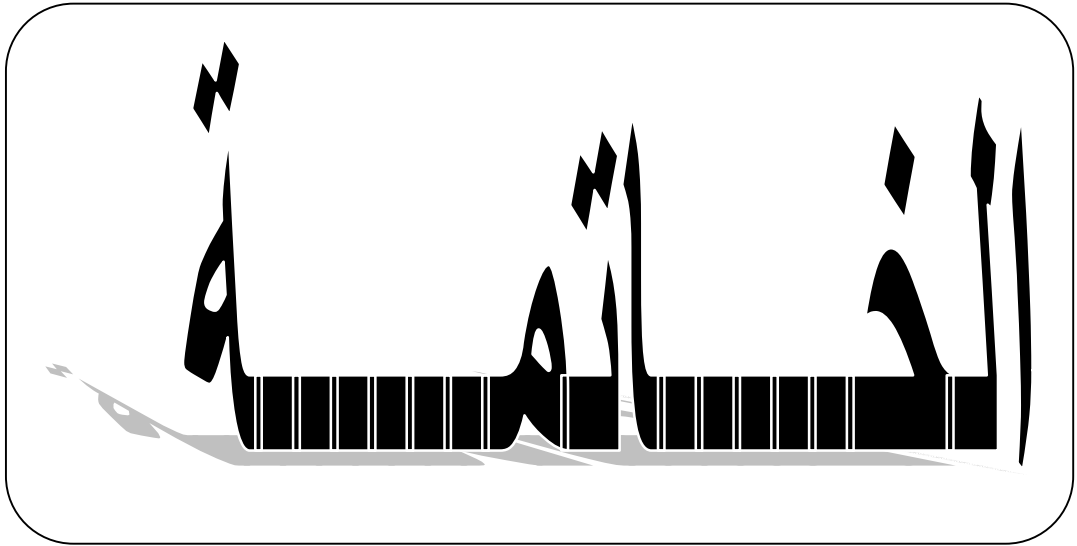
¹- مرجع نفسه، ص ص 57-58.

خلاصة :

تطرقنا في هذا الفصل إلى دور السياحة في الدافع بعجلة الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط من خلال أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني وكذلك معوقات السياحة الجزائرية وبرنامج ترقية القطاع وكذلك مخطط التهيئة السياحية لأفاق 2025 .

من خلال الدراسة السابقة ، كان لتهميش القطاع السياحي ضمن استراتيجيات التنمية أثره البين في ضآلة قيمة العائدات هذا القطاع ، وبالتالي في تدني مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى تسجيل ميزانها السياحي لعجز دائم ومن ثم تأثيره السلبي على نتيجة ميزان المدفوعات للدولة الجزائرية .

إن نجاح الإستراتيجية المسطرة من طرف الوزارة الوصية تعتمد بدرجة كبيرة على ضرورة تطبيقها على ارض الواقع لاسيما في الجوانب المتعلقة بتنمية وتطوير قدرات الاستقبال وكذلك تطوير وتنويع العرض والمنتجات بما يتوافق والطلب الدولي بالإضافة إلى خطة الترقية لصورة الجزائر السياحية ومخطط التكوين الذي يضمن التطور في النوعية وكذا خطة التمويل .



السياحة ظاهرة اقتصادية، اجتماعية وهي نشاط إنساني ينبع من الحاجة إلى الراحة والإطلاع والمعرفة، مرت بعد مراحل وتطورات بتطور الإنسان واختلاف احتياجاته واليوم أصبحت من أهم الصناعات العالم وتتحكم فيها مجموعة من المقومات والتي تختلف من دولة إلى أخرى وقدرة كل دولة على التحكم فيها واستغلالها بشكل عقلائي .

والسياحة في العصر الحالي صناعة متكاملة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكثير من البلدان التي اهتمت بتميتها على عكس الجزائر والتي بالرغم من إدراجها للاستثمارات السياحية في الخطة الوطنية للتنمية ، فإنها لم تحض بنفس القدر من الاهتمام مع القطاعات الأخرى ، ويعود ذلك لطبيعة النموذج المنتهج والمتمثل في الاعتماد الصناعة البترولية، وبهذا بقي القطاع السياحي بعيدا كل البعد عن مثليه في الدول المجاورة .

وهو ما انعكس سلبا كذلك على مساهمة القطاع في إيرادات الدولة وفي خلق مناصب الشغل، إلا أن الجزائر تفتنت في السنوات الأخيرة إلى أهمية السياحة وأدركت أنها ضرورة حتمية، فظهرت بعض المبادرات من السلطات العمومية للنهوض بالقطاع السياحي .

وقد تبنت السلطات العمومية لغرض النهوض بالسياحة في العشرية الأخيرة خطة امتدت إلى غاية 2025 المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية والذي يشكل الإطار المرجعي للسياسة السياحية ، فبموجبه تم تحديد الأفاق ووسائل بلوغها لجعل الجزائر بلد استقطاب للسياحة الدولية وجعل قطاع السياحة مساهما فعالا في عملية التنمية الاقتصادية ، ما سيساعد على تحقيق تخفيض الاتكال على قطاع المحروقات وتنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات مستقبلا .

ذلك أن الجزائر تتوفر على إمكانيات سياحية عظيمة إلا أن عدم الاهتمام بها خلال المسار التنموي حال دون الاستفادة منها والتعرف على مكونات محليا ودوليا، ورغم ذلك فالسياحة غاية من الممكن إدراكها

بسهولة، فهي القطاع الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وهو القطاع الذي يمكن أن يسهم في

تطوير القطاعات الأخرى، والمسألة تكمن في إعطاء السياحة مكانتها اللائقة بها في الجزائر

فالطريق المؤدية إليها لا تزال في بدايتها، ومع ذلك فالوصول إلى الهدف ليس مستحيلا إذا تكاثفت

الجهود واستمرت على أن تسند المهمة إلى ذوي الكفاءات والإرادة الجادة لتجسيدها انطلاقا من الإمكانيات

المادية والبشرية والقيم الحضارية التي تزرع بها الجزائر .

◀ ومن خلال النتائج السابقة الذكر نقترح ما يلي :

✓ تسهيل مهام الباحثين والمخططين السياحيين من خلال توفير بيانات خاصة بالإحصائيات السياحية تكون شاملة

لمعظم المؤشرات التي يحتاجها هذا النوع من الدراسات القياسية لضمان نتائج أكثر دقة وأكثر تفسير للواقع .

✓ تكثيف التواجد الأمني بالمناطق السياحية ، مع تقليل الإجراءات الأمنية في التعامل مع السائح والتركيز في خطط

التسويق السياحي على عنصر التحسن الأمني .

✓ اعتبار التدريب والتكوين السياحي ونشر الوعي الثقافي والسياحي في أوساط المواطنين عناصر لازمة لعملية

التنمية السياحية ، والعمل على إنشاء المزيد من مراكز التدريب والتعليم السياحي الفندقي .

✓ تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية ذات طابع التراثي وتلك المرتبطة بشكل أساسي بدعم الصناعة السياحية،

وتحديد المواقع المخصصة والصالحة للاستثمار السياحي والعمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر .

✓ إنعاش التسويق السياحي وتنظيمه بما في ذلك برامج التوعية الرسمية، والعمل على إدخال وسائل الاتصال

والإعلام الحديثة كالانترنت في العملية من أجل تحسين صورة الجزائر في الخارج والترويج لها .

✓ ضرورة مراجعة أسعار الخدمات السياحية المقدمة ،إذا تعرفت أسعار هذه الأخيرة غلاء فاحشا في الجزائر ،

كأسعار الإيواء في الفنادق ، وأسعار المطاعم ، هذا ما يتقل كاهل السائح الجزائري في تحمل هذه النفقات ،

وبالتالي العزوف على التنقل بين أرجاء الوطن لغرض السياحة والتنزه ، أو التفكير في تغيير الوجهة السياحية إلى

دولة أخرى .

قائمة المراجع

i. قائمة المصادر:

❖ القرآن الكريم

- (1) سورة التوبة الآية رقم 02.
- (2) سورة العنكبوت، الآية رقم 20.
- (3) سورة التحريم ، الآية، رقم 05.

ii. قائمة المراجع:

❖ الكتب

- (1) ملوخية أحمد فوزي، مدخل إلى علم السياحة، مصر: دار الفكر الجامعي، 2007.
- (2) أبو قحف، ماهر أحمد عبد السلام: تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، ط2، مصر: المكتب العربي الحديث، 1999.
- (3) أبو قحف، عبد السلام: أساسيات التسويق، القاهرة: الدار الجامعية، 1995.
- (4) أسامة صبحي، الفاعوري، الجغرافيا السياحية ما بين النظرية والتطبيق، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2011.
- (5) العيسوي إبراهيم: التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، ط2، مصر: دار الشروق، 2001.
- (6) أندرسون جميس: صنع السياسات العامة؛ (ترجمة: عامر الكبسي)، عمان: دار المسيرة، 1999 .

- (7) العوامة عبد الحافظ : ادارة المؤسسات العامة الأسس النظرية وتطبيقاتها في الادارة، عمان: مؤسسة زهران، 1993.
- (8) الشعراوي سلوى جمعة: صنع السياسات البيئية في مصر، القاهرة: مركز البحوث الاجتماعية، 1997.
- (9) الشعراوي سلوى جمعة، وآخرون: تحليل سياسات العامة في الوطن العربي ، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2002.
- (10) حسن أبشر الطيب: الدولة العصرية دولة المؤسسات، مصر: الدار الثقافية، 2000.
- الفاعوري، أسامة صبحي، الجغرافيا السياحية ما بين النظرية والتطبيق، عمان، مؤسسة الوراق، 2011.
- (11) خميس محمد الزوكة: صناعة السياحة من المنظور الجغرافي، مصر: دار المعرفة، 2006.
- (12) فهمي خليفة الفهداوى: السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، عمان: دار المسيرة، 2001.
- (13) وزارة تهيئة الإقليم، البيئة و السياحة: الحركيات الخمسة و برامج الأعمال ذات الأولوية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، ج2 الجزائر، جانفي، 2008.
- (14) كامل محمد المغربي: الإدارة والبيئة والسياسة العامة مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، عمان: دار المسيرة، 2003.
- (15) ماهر عبد العزيز توفيق: صناعة السياحة، عمان: دار زهران، 1997.

- 16) حسن حسنين جلييلة: دراسات في التنمية السياحية، مصر: الدار الجامعية، 2006.
- 17) صلاح الدين عبد الوهاب: في التخطيط السياحي، مصر: الدار القومية (د س ن).
- 18) الكبسي عامر خضير: السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات، مصر: إصدارات المنظمة العربية، 2008.
- 19) ركيبي عبد الله: الجزائر في عين الرحالة الانجليزي، (ج1)، الجزائر: دار الحكمة، 1999.
- 20) عبد الإله أبو عياش (آخرون): مدخل إلى السياحة في الأردن بين النظرية والتطبيق، عمان: دار الوراق، 2007.
- 21) فلييري مارسيل : عمالة النفط : شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط ، ترجمة: حسان البستاني ، بيروت : الدار العربية للعلوم 2007.¹
- 22) زكي إبراهيم وفاء: دور السياحة في الحوري، طه مثنى، الدباغ، محمد علي إسماعيل، اقتصاديات السياحة والسفر، عمان: مؤسسة الوراق، 2000.
- 23) التنمية الاجتماعية : دراسة تقويمية للقرى السياحية، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2006.
- 24) عبد الباسط وفاء: التنمية السياحية المستدامة بين الإستراتيجية والتحديات العالمية المعاصرة، مصر: دار النهضة العربية، 2005.
- 25) وزارة السياحة البيئة وتهيئة الإقليم، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: فحص وتشخيص السياحة الجزائري، (ك1)، (د س).

26) كاير جوزيف ، لويس وسلر: الإدارة العامة: تغيير اجتماعي والإدارة المتكيفة، ترجمة (محمد الخطيب)، عمان: دار البشير، 1996.

27) محمد العطا عمر: الندوة العلمية "أثر الأعمال الإرهابية على السياحة : صناعة السياحة وأهميتها الاقتصادية، دمشق، 2010/07/06.

28) ملوخية احمد فوزي: مدخل إلى علم السياحة، القاهرة : دار الفكر الجامعي، 2007.

❖ الدراسات الغير المنشورة

1) رابح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية؛ أطروحة دكتوراه - في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

2) بركان فؤاد، السياسات السياحية والتنمية في الجزائر: دراسة حالة ولاية بومرداس، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر :2009-2010،ص

3) برنجي أيمن، الخدمات السياحية وأثرها على سلوك المستهلك، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، 2009.

4) العيد محمد حسيني، السياسة العامة الصحية في الجزائر - دراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث 1990 - 2000 مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة ، 2012 - 2013.

5) عشي صليحة: الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2011.

- (6) عداد رشيدة : التسويق في المؤسسة الخدمية، دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة
مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2002.
- (7) عشي صايحة: الآثار التنموية للسياحة- دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، مذكرة
ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2004-2005.
- (8) عوينات، عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات(2000-2025) في
ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للهيئة السياحية 2025، أطروحة
دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012-2013 .
- (9) مرغيث عبد الحميد، "تداعيات انخفاض أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري" كلية
العلوم الاقتصادية ، جامعة جيجل ، الجزائر .
- (10) غارو حسبة ، دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة : دراسة حالة الجزائر
من 1997-2007 " مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة مولود
معمرى - تيزي وزو، 2011-2012.
- (11) عبد الحفيظ مسكين، دور التسويق في تطوير النشاط السياسي في الجزائر، الديوان
الوطني للسياحة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية ،جامعة
منتوري ، 2009، 2010

12) موري سمية: "اثر أسعار الصرف على العائدات النفطية : دراسة حالة الجزائر" مذكرة ماجستير ، في التسيير الدولي للمؤسسات ،جامعة أبو بكر الصديق ، تلمسان ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية عامة ، 2010.

❖ منتديات وملتقيات

1) مرازقة عيسى: دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر الملتقى الدولي: اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة، بسكرة ،(مارس؛)2012.

2) شبوطي حكيم: الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر: مجلة البحوث والدراسات العلمية ، ع(5/جويلية/ 1997).

3) بوفليح نبيل: مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010(ع2،12/2012)، جامعة الشلف،الجزائر.

❖ الدارسات والتقارير

1) المنظمة العالمية للسياحة، مفاهيم، تعاريف، تصانيف، لإحصاءات السياحة، دليل فني، رقم 01، 1995 .

2) الديوان الوطني لإحصائيات، مجموعة الإحصائيات السنوية، رقم 18،نشرة الجزائر 2000.

- (3) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية، الدورة:16 نوفمبر 2000
- (4) الوكالة الوطنية لتنمية السياحة الاستثمار والشراكة في السياحة، 1999 – AMD .
- (5) جامعة الدول العربية: التعاون العربي في قطاع السياحة، الفصل 12، 2007.
- (6) وزارة تهيئة الإقليم ، البيئة والسياحة، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية –جانفي 2008

❖ مقالات ومواقع على الانترنت

- (1) كواش خالد: مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (ع1)، 2004،

◀ المراجع باللغة الفرنسية:

- 1) Daniel Kubler. Jacques de Maillard .**Analyser les Politique Publiques** . Paris : presses universitaires de Grenoble . .
- 2) Heddar Belkacem : **Role socio –économique du Tourisme ces de l Algérie** Edition ENAP/ENAL/OLU
- 3) Pierre Muller، je oue sais: **les politiques publiques** ،PUF 9edition :paris، 2011
- 4) Baretge Rene، Defert Pierre : **aspects économiques du tourism** ، paris: edition berger lavel، 1972،
- 5) Michel Belfat: **Marketing des servies touristiques et hoteliers**، ellipses.

- 6) Philipe Duhamel . Isabelle Socareau . **le tourisme dans le monde**
Edition colin Paris .1998.

قائمة الأشكال والحدود

قائمة الأشكال والجدول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة 1999-2010 .	52
02	المشاريع التي تم الانطلاق فيها	85

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مفهوم السائح	30
02	أهم تصنيفات السياحة	35
03	المتعاملون والشركاء الخمسة، أهداف إستراتيجية المخطط التوجيهي	83

فهرس المحتويات

شكر و العرفان

الإهداء

أو

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- 08 المبحث الأول: السياسة العامة مقارنة مفاهيمية
- 12-09 المطلب الأول: نشأة وتطور السياسة العامة
- 15-13 المطلب الثاني: تعريف السياسة العامة
- 22-16 المطلب الثالث: خصائص السياسة العامة ومستوياتها
- 23 المبحث الثاني : دراسة مفاهيمية حول السياسة العامة السياحية
- 25-23 المطلب الأول: التطور التاريخي للسياحة
- 30-26 المطلب الثاني: مفهوم السياحة والسائح
- 38-31 المطلب الثالث: تصنيفات السياحة وخصائصها

الفصل الثاني: واقع السياحة في الجزائر

- 42 المبحث الأول: مقومات وأنواع السياحة في الجزائر
- 47-42 المطلب الأول: المقومات السياحية في الجزائر
- 50-48 المطلب الثاني: أنواع السياحة في الجزائر
- 51 المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة في الجزائر
- 53-51 المطلب الأول: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة في الجزائر
- 59-54 المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للسياحة في الجزائر

الفصل الثالث: دور السياحة في الدافع بعجلة الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط

2014-2017.

- 63 المبحث الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني .
- 67-63 المطلب الأول : أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري .
- 70-68 المطلب الثاني : التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر .
- 71 المبحث الثاني: معوقات السياحة الجزائرية وبرنامج ترقية القطاع.
- 73-71 المطلب الأول: معوقات السياحة الجزائرية.
- 79-74 المطلب الثاني: برنامج ترقية القطاع السياحي في الجزائر .
- 80 المبحث الثالث : مخطط التهيئة السياحية لأفاق 2025 .
- 85-81 المطلب الأول: المفهوم الجديد للسياحة الجزائرية واختيار الفروع الواجب تطويرها.

91-82	المطلب الثاني : الحركيات الخمسة لتفعيل السياحة الجزائرية .
95-93	الخاتمة
104-97	قائمة المصادر
106-105	قائمة الجداول والأشكال
109-107	فهرس المحتويات
112-110	ملخص الدراسة

ملخص الأبحاث

نظرا لأهمية الكبيرة التي يلعبها قطاع السياحة في عملية التنمية الشاملة بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ضمن الاقتصاد العالمي حيث نجد أن السياحة في العصر الحالي صناعة متكاملة تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكثير من البلدان التي اهتمت بتنميتها ، على عكس الجزائر والتي برغم من إدراجها للاستثمارات السياحية في الخطة الوطنية ، فإنها لم تحض بنفس القدر من الاهتمام مع القطاعات الأخرى ، ويعود ذلك لطبيعة النموذج المنتهج منذ الاستقلال والمتمثل في اعتمادها الصناعة البترولية ، إلا أن الجزائر تفتنت في السنوات الأخيرة إلى أهمية السياحة وأدركت أنها ضرورة حتمية ، فظهرت بعض المبادرات من السلطات العمومية للنهوض بالقطاع السياحي حيث تم تبني خطة تتمثل في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025 وهذا المخطط جاء بعد مجموعة من مخططات من بينها مخطط من 2001 إلى 2010 وكذلك مخطط 2013 حيث أن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يشكل الإطار المرجعي للسياسة السياحية والإستراتيجية التنموية الواجبة الإتباع لتفعيله مستقبلا لتأدية الدور المنوط به على غرار تلك البلدان المتقدمة في المجال السياحي ، خاصة وأن الجزائر تمتلك المواقع والمساحة والتنوع البيئي والاستقرار السياسي والأمني والموارد البشرية والمالية التي تساعد لتكون الجزائر بلدا سياحيا متميزا في المستقبل .

الكلمات المفتاحية :

السياسة العامة -السياحة -النفط -الجزائر .

Étude Résumé:

En raison de la grande importance que joue le secteur du tourisme dans les ensemble de tous les aspects économiques, sociaux et politiques du processus de développement dans l'économie mondiale, où l'on trouve que le tourisme dans l'ère actuelle de l'industrie intégrée contribue à la réalisation du développement économique et social de nombreux pays qui ont concentré leur développement, contrairement à l'Algérie, qui, malgré l'inclusion des investissements touristiques dans le plan national, il n'a pas incité la même attention avec d'autres secteurs, en raison de la nature du modèle Almentahj depuis l'indépendance et l'adoption de l'industrie pétrolière, mais l'Algérie Taftnt ces dernières années à l'importance du Tourisme et réalisé Il est une nécessité, qui a montré quelques-unes des initiatives des pouvoirs publics pour promouvoir le secteur du tourisme où l'adoption du plan est le plan directeur pour la création de perspectives touristiques pour 2025 et le régime est intervenu après une série de régimes, y compris le régime de 2001 à 2010, ainsi que le régime en 2013 comme ligne directrice prévue pour la création du tourisme est un cadre politique de référence et de la stratégie de développement touristique à suivre pour l'avenir Tflih de jouer le rôle qui lui est attribué le long des lignes de ces pays développés dans le domaine du tourisme, en particulier depuis que l'Algérie possède des sites, l'espace et la diversité environnementale des politiques, la sécurité, la stabilité et les ressources humaines et financières Algérie aide à un pays touristique distinct à l'avenir.

Mots-clés:

La politique publique -alsaahh - alinvt comme l'Algérie